النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 648 | من 2 الى 8 أبريل 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

السياسات العمومية المخزنية في خدمة الرأسمال الامبريالي ووكيله التبعي

09 08 07

محمد هاكشك:

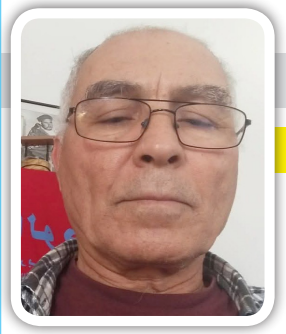

ضيف العدد

عرف المغرب عدة «إصلاحات» في قطاعات التعليم والصحة والتشغيل لكن نتائجها كانت ضعيفة إن لم نقل كارثية، ولم تستطع الاستجابة للحاجيات الملحة للمواطنين والمواطنات

15

البطولة الوطنية المغربية: حين يصبح المال العام وقوداً لمصالح النخبة

12

معادلة نمو الثروة ونمو الفقر، ما الحل؟

06

كلمة العدد:

لا حياد أمام العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران

العالم اليوم منقسم إلى فسطاطين: الأول يدعم العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران، والثاني يناهض ويقاوم هذا العدوان. في مثل هذه اللحظات من التاريخ يجري الاصطفاف في صفين فقط: صف الدفاع على الحق، وصف العدوان على أصحاب الحق؛ ولذلك يمنع الادعاء بالحياد والوقوف على نفس المسافة من الطرفين. فالأغلبية الساحقة من الأنظمة العربية اصطفت مع العدوان ودعمته بل منها من يشارك فعليا في الحرب، وذلك بتوفير ما تطلبه منه الإدارة الأمريكية ورئيسها المجرم؛ أما الشعوب العربية والمغاربية المغلوبة على أمرها، في هذه الساعة، فهي في الصف المساند للمقاومة التي يقدمها الشعب الإيراني بقيادة نظامه. لكن هذه المساندة تجري تحت الضغط والقمع والمنع، كما يحصل مع الأنظمة الرجعية الخانعة للإملاءات الأمريكية والصهيونية. أما تلك الشعوب التي تتعرض القواعد الامريكية إلى القصف الصاروخي وانقضاض المسيرات في ترابها، فإنها تتعاطف مع المقاومة الإيرانية سرا أو علانية؛ وتفصح على ذلك في بعض وسائط التواصل الاجتماعي رغم القمع والاضطهاد.

أما على الصعيد العالمي، فإن هذا الاصطفاف يكبر يوما بعد يوم وكلما تكشفت جرائم العدوان على الشعب الإيراني الصامد والصابر والمتحمل لكل تلك الويلات.

في المغرب يحدث نفس الاصطفاف، هكذا اصطف النظام القائم مع العدوان على الشعب الإيراني، واتهم النظام الإيراني بالاعتداء على البلدان العربية لما قصف القواعد العسكرية الأمريكية القائمة في دول الخليج والسعودية والأردن. ولم يصدر عنه أي تنديد بالعدوان على إيران؛ وانطلق الإعلام العمومي والأبواق الحزبية الممخزنة في كيل الاتهامات لإيران والإشادة بالضربات التي تلقتها غدرا من طرف الطيران الحربي الأمريكي والصهيوني وبالاغتيالات للزعماء الإيرانيين. لقد وجدها النظام مناسبة ليظهر للإدارة الامريكية انحيازه التام لها، وإذعانه لاختياراتها على الصعيد العالمي وفي الجهة العربية والمغاربية. وفي المقابل، حدث اصطفاف القوى الديمقراطية إلى جانب الحق، إلى جانب الشعب الإيراني، وصدرت البيانات وتم التعبير عن مواقف شجب وإدانة العدوان للتعبير عن المساندة للشعب الإيراني والمطالبة بالوقف الفوري للعدوان على الشعب الإيراني. وطبعا دعت القوى المناضلة إلى الوقفات والمسيرات من أجل التعبير عن موقف الشجب والإدانة للعدوان؛ لكن صدرت كالعادة أوامر منع كل مظاهر الاحتجاج الشعبي ضد العدوان الأمريكي الصهيوني.

مرة أخرى تصطدم إرادة الشعب المغربي في الوقوف إلى جانب الشعوب المكافحة من أجل حقها في تقرير المصير ضد العدوان الاستعماري الاستيطاني اصطداما واضحا جليا مع إرادة النظام القائم إرادة الكتلة الطبقية السائدة المرتبطة عضويا مع المصالح الامبريالية والرجعية والصهيونية.

يحاول النظام تسويق موقفه المنحاز للإمبريالية الامريكية والصهيونية وكأنه الموقف الذي يخدم مصلحة الوطن والشعب المغربي، لكنه في الحقيقة موقف يغذي الكراهية والتفرقة بين الشعوب ويقوي الكيان الصهيوني للإجهاز على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتحرير فلسطين كل فلسطين.

على القوى الديمقراطية والمناضلة المزيد من حشد أسباب الوحدة والتضامن مع نضال الشعب الإيراني وهي بذلك تدافع على صف المقاومة في منطقتنا؛ هذا الصف المتبقي لمنع قيام إسرائيل الكبرى؛ ذلك الورم السرطاني المزروع في قلب العالم العربي والمغاربي لمنع أي إرادة للتحرر من الإمبريالية والصهيونية. إن الصمت أو الحياد أمام هذا العدوان هو خدمة مشروع القضاء على إرادة التحرر من القبضة الإمبريالية الصهيونية واستباحتها لحقوق الشعوب في منطقتنا وعبر العالم.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima | annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

حزب النهج الديمقراطي العمالي يخلد ذكرى اربعينية الفقيد الحسين لهناوي

تحت شعار: «عهدا على مواصلة النضال، بكل ثبات وإصرار على طريق بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة» نظم المكتب السياسي يوم السبت 28 مارس بمقر نادي هيئة المحامين بالرباط الذكرى الأربعينية للقائد السياسي والفقيد الحسين الهناوي، وذلك بحضور عائلة الفقيد ممثلة في رفيقة دربه ورفيقتنا نعيمة وفلذات كبده أبنائه وكذا رفاقه ورفيقاته في حزب النهج الديمقراطي العمالي الذين حجوا من مختلف الفروع تلبية لنداء القيم الرفاقية ومجموعة من الاطارات الحقوقية والنقابية والسياسي.

ويأتي تنظيم هذه الذكرى كعربون وفاء لمناضل أفنى حياته في الدفاع عن مشروع سياسي آمن به لآخر لحظة بعمره، مشروع يؤمن ويجسد في الآن ذاته مصالح الطبقة العاملة وحلفائها الموضوعيين لا كمصالح ذاتية وفقط بل كمصالح تخدم الانسانية جمعاء. وقد شكلت هذه المحطة مناسبة لإبراز الخصال الثورية والانسانية التي تميز بها الرفيق، وهذا بالذات ما انعكس في كلمات الحضور حيث كانت كل مداخلة هي نافذة على جزء من حياة انسان اشتغل في الظل وفق مبدأ المثقف العضوي « العمل الدؤوب اليومي والمستمر».

ولأن خير ما نقدمه لفقيدنا هو السير على خطاه فقد تحولت محطة تأبين الرفيق من لحظات للألم والأسى ووجع للفقدان أذرفت فيها دموع الحاضرين إلى عزيمة لا تنكسر على مواصلة المشوار الذي الذي كرس له الفقيد حياته، لقد كانت المناسبة فعلا لحظة عكست قيم العلاقات الانسانية والرفاقية التي ترقى إلى أخلاق الإنسان الشيوعي، أخلاق وقيم تربط بين حفظ الذاكرة والتكريم الواجب لأحد الرجال الصادقين وبين القسم على الاستمرار على نفس الدرب خدمة لمشروع بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة الذي كان الرفيق حتى لحظات احتضاره يوصي به باعتباره « اي الحزب المستقل» الخيط الناظم بين منطلقنا الايديولوجي ومشروعنا السياسي.

ففي السادس من فبراير من هذه السنة توقف قلب رفيقنا عن الخفقان،قلب آمن بالفكرة الشيوعية كنبض يسعى إلى العدالة حيث يقاس الانسان بما يقدمه للآخرين من عطاء صادق، نبض يعلي من شأن التضامن حيث تذوب الأنانية وسط الدفئ الرفاقي، لقد كان الرفيق يؤمن بأن الألم والفرح مشتركان، وبهذا فقد كان رفيقنا يحمل هم صيانة الكرامة الانسانية كحلم حي لا مجرد شعار.

نم قرير العين رفيقنا الحسين، الحسين الذي كان يحمل العالم على كتفيه بعزيمة الانسان الأمازيغي فأنت حي في ذاكرة رفاقك الذين تقاسموا معك الرغيف والحلم، بابتسامتك الخجولة وكلماتك الهادئة، وداعا رفيقنا الحسين الذي كان يرى في كل قبضة وعدا بعالم أعدل، وداعا جندي الظل الذي لم يكن يتحدث عن نفسه كثيرا بل عن الناس وعن الكرامة التي يجب ان تصان وعن العرق الذي لا يجب ان يُستغل، رحلت بصمت بشبه حياتك تاركا خلفك أثرا لا يمحى، فكرة أن الإنسان يمكن ان يكون أخا للإنسان وأن الفكرة النبيلة مهما بدى تحقيقها بعيد فإنها تستحق ان نعيش لأجلها.

تقرير من انجاز الرفيق عبد النبي بوكرين

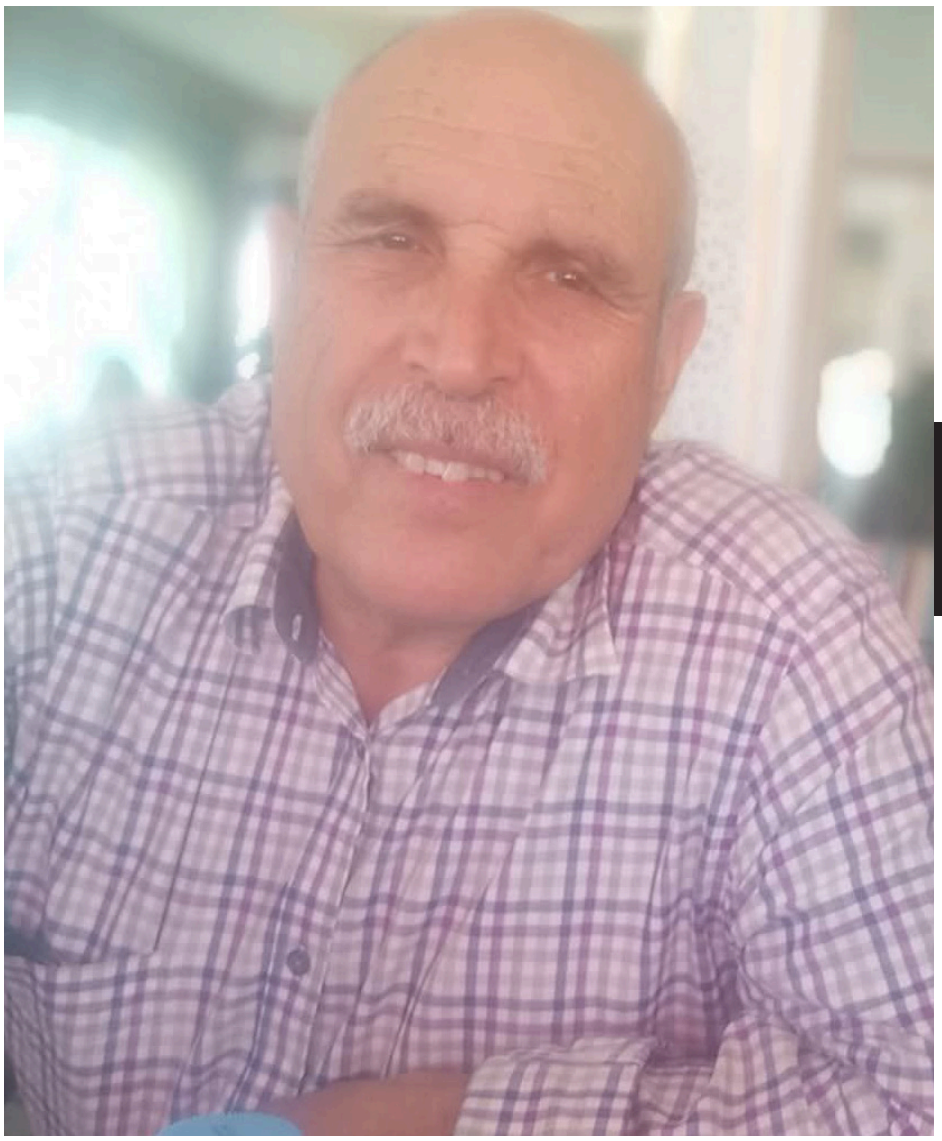

كلمة المكتب السياسي في أربعينية الفقيد القائد السياسي الرفيق الحسين لهناوي

الرفيقة نعيمة رفيقة درب الفقيد الرفيق الحسين، العزيزة أميمة، العزيزان خليل وزياد أبناء الفقيد، عائلة الفقيد، أصدقاء الفقيد ،الرفاق، الرفيقات، الإخوة والأخوات ممثلو/ات القوى الصديقة الحاضرة معنا،

الرفيقات والرفاق، الحضور الكريم،

باسم المكتب السياسي وباسم كافة مناضلات ومناضلي حزب النهج الديمقراطي العمالي نحييكم تحية النضال والصمود والوفاء للشهداء ونرحب بكم/ن ونشكركم/ن على تلبية الدعوة ومشاركتنا في هذا الحفل التأبيني للفقيد القائد السياسي الثوري الكبير الرفيق العزيز الحسين لهناوي. ونجدد العزاء لنا جميعا في هذا الفقد الأليم.

الرفاق والرفيقات، الإخوة والأخوات،

بدون شك كانت سنة 2025 وبداية 2026 جد قاسية وأليمة علينا في حزب النهج الديمقراطي العمالي حيث فقدنا ثلة من الأطر السياسية ضمنهم الرفيق الحسين لهناوي. وبفقدانه يكون الحزب ومعه الحركة اليسارية والتقدمية المغربية والشعب المغربي عموما والحركة الشيوعية العالمية قد فقدت مناضلا كبيرا وقائدا سياسيا فذا جسد خلال مسيرته السياسية والنضالية معاني وقيم النضال والالتزام والصمود والتضحية وتحمل المسؤولية بكل تفان وإخلاص في سبيل المشروع الثوري الذي آمن به والمتمثل في إنجاز التحرر الوطني والديمقراطية على طريق الاشتراكية والشيوعية والذي ساهم في بلورته وتجسيده في الواقع من خلال مساهماته الفكرية و السياسية والنضالية في تأسيس النهج الديمقراطي وتحمل المسؤولية في أجهزته القيادية أو القاعدية. فقد كان الرفيق أمين مال الحزب ومارس هذه المهمة بكل اقتدار وأمانة يشهد بذلك الجميع. وساهم في البناء السياسي والتنظيمي. وكان دائم الحضور في جميع المحطات السياسية والتنظيمية للحزب وقطاعاته الشبيبية والنسائية و لقاءات عمال وكادحي الحزب ساعد في ذلك مسؤوليته عن أمانة المال.

الرفاق والرفيقات، الحضور الكريم،

إن اقتناع الرفيق لهناوي بهذا المشروع هو الذي جعله يكرس حياته للنضال إلى جانب العمال والكادحين والمهمشين وينحاز لقضاياهم ومصالحهم ويشاركهم نضالاتهم ويدعمها بكل ما يملك من إمكانيات. فقد عاش وسط الجماهير ومات وسط الجماهير بكل ما تحمله هذه العبارة من معنى.

لقد جسد الرفيق الحسين فعلا مقولة « الجندي المجهول. لقد كان إنسانا ومناضلا دائم العطاء يناضل في صمت وتواضع ونكران الذات لا يجري وراء ضوضاء الأضواء وحب الظهور، فكان كل همه هو أن يرى مسيرة النضال تشق طريقها نحو تحقيق أهدافها. أن يرى العمال والكادحين ينظمون صفوفهم وينخرطون في النضال دفاعا عن مصالحهم. كما جسد صفات المثقف الثوري المنتحر طبقيا والمنحاز لقضايا العمال والكادحين متحرر من أوهام التسلق الطبقي هو المهندس / الإطار في وزارة الفلاحة منذ سبعينيات القرن الماضي.

وقد عرف الرفيق لهناوي أيضا بنضاله النقابي في أطار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للمهندسين وبنضاله الحقوقي في إطار الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وباهتماماته الفكرية بالقضية الأمازيغية التي ساهم في بلورة تصورات الحزب حولها، وكذا بالمسألة الفلاحية والسيادة الغذائية التي كتب بشأنها مقالات قيمة.

كما انشغل الرفيق لهناوى بالقضايا العادلة للشعوب كالقضية الفلسطينية وقضية الشعب السوداني. فقد زار الرفيق لهناوى السودان عز الثورة في ضيافة الشيوعي السوداني ووقف عن قرب على واقع الثورة وتحدياتها وتشكل لديه رصيد معرفي مهم واقع السودان والحرب الإجرامية المفروضة على شعبه.

وإلى جانب أدواره ومساهماته السياسية كمناضل ومثقف ثوري كرس حياته للنضال من أجل التغيير الثوري ببلادنا عرف الرفيق لهناوي بأخلاقه السامية في علاقاته الإنسانية والاجتماعية المليئة بمشاعر الحب والصدق والعطاء الإنساني والتضامن المادي والمعنوي مع المحتاجين ... خصال تعبر عن العمق الإنساني في شخصيته. ولن تستطيع هذه الكلمة المختصرة أن توفيه حقه.

وخير عزاء لنا في فقدان رفيقنا الغالي الحسين لهناوي هو أن نواصل مسيرة النضال من أجل تحقيق الأهداف التي كرس الفقيد حياته لها في التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية، مسيرة النضال من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة لتحقيق الذي آمن بضرورته وراهنيته لقيادة الطبقة العاملة والجماهير الشعبية لتحقيق تلك الأهداف.

فنم مطمئنا أيها الرفيق العزيزن ستبقى خالدا في وجداننا وذاكرتنا رمزا للصمود والتضحية والإخلاص. ونعاهدك بأننا سنبقى أوفياء لدرب الشهداء، درب الحرية والانعتاق من سطوة الاستبداد و الامبريالية والصهيونية.

لروح فقيدنا الطاهرة السلام والسكينة.

ولنا جميعا الصبر والسلوان.

تنغير: معركة عمال منجم اوجران من أجل الحق النقابي

خاضت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتنغير والنقابة الوطنية للطاقة والمعادن وقفة احتجاجية اليوم أمام مقر ولاية جهة درعة تافيلالت تزامنا مع الإضراب العام لمدة 24 ساعة وهي الخطوة الرابعة في البرنامج النضالي لتنسيق الجهازين النقابيين للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار الدفاع عن الحرية النقابية والتضامن مع العمال المطرودين بمنجم أوجران الواقع في النفوذ الترابي لإقليم تنغير. ملف المطرودين الإثني عشر الذي بدأ بعد الدعوة إلى خوض إضراب بمنجم أوجران يوم 4فبراير 2026 تم التراجع عنه واتخذته إدارة الشركة ذريعة لطرد ثلاثة عمال وهم مناديب أجراء منتخبين ثم رابع بعد أن قرر الوقوف إلى جانب رفاقه.

لائحة المطرودين لم تغلق عند هؤلاء بل تم توجيه رسائل طرد إضافية عبر مفوض قضائي لثمانية عمال آخرين حينما قرروا تأسيس مكتب نقابي في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في تحد صارخ لكل القوانين والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية التي تكفل الحق في الانتماء النقابي والحق في الاحتجاج والتظاهر السلمي.

الأمور لم تقف عند هذا الحد، بل عمدت إدارة الشركة إلى الضغط على بعض العمال للانسحاب من النقابة، فتقدم أحدهم بشكاية ضد صفحة فيسبوكية خاصة بالنقابة بتهمة «التشهير» واستعمال المعطيات الشخصية بناء على نشرها بلاغ التأسيس وهو الذي حضر الاجتماع التحضيري وعبر بملء إرادته عن الترشح لنيابة الكاتب العام والتوقيع في لائحة الحضور.؟!

من جهتها اكتفت السلطات الإقليمية بتوجيه دعوة لأطراف النزاع لاحتواء المشكل على مستوى دائرة النيف قيادة أحصيا لم يتم التوصل إلى أي حل بدل عقد اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة. هذا وقد عبرت باشوية تنغير عن رفضها تسلم الملف القانوني لتأسيس المكتب النقابي قبل أن تتسلمه لاحقا دون إعطاء وصل مؤقت.

المديرية الإقليمية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة بورززات التي لاتزال المسؤولة عن تدبير نزاعات الشغل بالقطاع المنجمي لإقليم تنغير هي الأخرى فشلت في تقريب وجهات النظر بين الأطراف موضوع النزاع بعد تشبث العمال المطرودين بحقهم في العودة للعمل، واستبعدت حضور النقابة كممثل للعمال في خطوة غير مسبوقة خلال جلسات الصلح ما كلف العمال عناء إضافيا للتنقل عدة مرات وقطع مئات الكلومترات ذهابا وإيابا، ما يعكس انحياز القوانين الشغلية للطرف الأقوى الذي تمثله الشركات والمقاولات وضعف دوره الرقابي على الوقوف على تنفيذ القوانين على علاتها بالأحرى زجر وردع المخالفين.

حضر هذه الخطوة النضالية الناجحة ليوم الثلاثاء 24مارس 2026 مناضلون ومسؤولون/ات نقابيون للكونفدرالية الديمقراطية للشغل قادمون من مناطق ورززات وتنغير وبوعرفة ومريرت... ولقيت دعما وتأييدا واسعين من طرف الأجهزة النقابية واتحادات محلية لذات الإطار النقابي إلى جانب مناضلين من تنظيمات حقوقية وسياسية حليفة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان- فيدرالية اليسار الديمقراطي- حزب النهج الديمقراطي العمالي) رفعوا خلالها شعارات مدوية ووجهوا رسائل قوية لوقف نزيف طرد العمال واحترام حريتهم في اختيار تنظيمهم النقابي والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة، وحملوا المسؤولية لإدارة الشركة والسلطات الجهوية لدرعة تافيلالت في أي احتقان أو توتر محتمل أمام تعنت إدارة الشركة المنجمية أوجران والتخبط في تطبيق وتسريع مسطرة المصالحة ومحدوديتها في حماية حقوق العمال الذين لايزالون متشبثين بحق العودة إلى العمل وهم لايزالون معتصمين أمام الحاجزالرئيسي للمنجم منذ تاريخ 11 فبراير 2026

التعليم الأولي بجهة الشرق: بين تدبير إداري متوتر ومطالب مهنية متصاعدة

في سياق يعرف فيه قطاع التعليم الأولي بالمغرب تحولات مستمرة، برزت خلال الأيام الأخيرة مؤشرات توتر مهني بجهة الشرق، على خلفية تفاعل الإدارة مع بعض الأشكال الاحتجاجية التي خاضها عدد من الأستاذات والأساتذة، في إطار دعوات تنسيقية ونقابية، من بينها تلك التي عبّرت عنها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عبر النقابة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي. هذا الوضع أعاد إلى الواجهة أسئلة قديمة متجددة حول طبيعة العلاقة بين الشغيلة التربوية والإدارة، وحدود كل من التدبير الإداري والحقوق المهنية.

يشهد قطاع التعليم الأولي بجهة الشرق خلال الآونة الأخيرة حالة من التوتر، على خلفية الإجراءات الإدارية التي طالت عددًا من الأستاذات والأساتذة، خاصة ما يتعلق بتوجيه استفسارات بسبب مقاطعة بعض المهام الإضافية. وقد أثار هذا الوضع نقاشا واسعًا داخل الأوساط التربوية والنقابية، حيث عبّرت النقابة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي، المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عن موقفها الرافض لهذه الإجراءات، معتبرة إياها مساسًا بالحقوق النقابية.

من جهة، تعتبر الجهات الإدارية أن هذه الإجراءات تدخل في إطار تنظيم العمل وضمان السير العادي للمؤسسات التعليمية، خصوصًا في سياق يتطلب استمرارية المرفق العمومي.

ومن جهة أخرى، ترى الهيئات النقابية، وفي مقدمتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن ما يحدث يمثل ضغطًا غير مبرر، خاصة حين يرتبط الأمر بأشكال احتجاجية تعتبرها مشروعة.

سياق مهني معقد

يأتي هذا التوتر في ظل وضعية مهنية خاصة بشغيلة التعليم الأولي، التي تعرف منذ سنوات نقاشا مستمرًا حول:

طبيعة العقود وظروف العمل

مسألة الإدماج في الوظيفة العمومية

الفوارق بين التعليم الأولي وباقي أسلاك التعليم

هذه العوامل تجعل أي إجراء إداري يُفهم أحيانًا في سياق أوسع يتجاوز الحالة الفردية، ليُقرأ كجزء من إشكالية بنيوية داخل القطاع.

بين الحق في الاحتجاج وواجب المرفق العمومي يطرح الوضع الحالي إشكالا كلاسيكيا يتمثل في التوازن بين:

حق الشغيلة في الاحتجاج والتعبير النقابي وواجب ضمان استمرارية الخدمة التعليمية وهو توازن دقيق يتطلب مقاربة تشاركية تقوم على الحوار بدل التصعيد، بما يحفظ كرامة العاملين ويضمن في الوقت نفسه مصلحة المتعلمين.

الحاجة إلى الحوار

في ظل هذه المعطيات، يبدو أن تجاوز حالة الاحتقان يمر عبر:

فتح قنوات حوار جدي بين الإدارة والنقابات، وعلى رأسها النقابة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي

معالجة الملفات المهنية العالقة، خاصة ما يتعلق بالإدماج والاستقرار الوظيفي

توضيح الإطار القانوني للمهام المطلوبة وحدودها

خلاصة

إن واقع قطاع التعليم الأولي بجهة الشرق يكشف عن تداخل واضح بين الإكراهات التنظيمية والتحديات المهنية والرهانات النقابية، في ظل أوضاع تتطلب معالجة شمولية ومسؤولة. وفي هذا السياق، يضطلع الفاعلون النقابيون بدور محوري في تأطير النقاش والدفاع عن حقوق الشغيلة، إلى جانب مواكبة تطلعات العاملات والعاملين بالقطاع.

وبين منطق التدبير الإداري ومتطلبات تحسين شروط العمل، يظل الحوار الجاد والمسؤول، المبني على إشراك فعلي لكافة المتدخلين، الخيار الأنجع لتجاوز التوترات القائمة. كما أن بناء مناخ مهني سليم، قائم على الثقة والاحترام المتبادل، يشكل المدخل الحقيقي لتعزيز الاستقرار داخل القطاع، وترسيخ فعل نقابي جاد ومسؤول، يعكس الدفاع عن الكرامة المهنية والحقوق المشروعة.

بوسماحة بهلول

لجنة الدعم والمطالبة بإطلاق سراح معتقلي أوطم القنيطرة تراسل رئيس جامعة ابن طفيل

وجهت لجنة الدعم والمطالبة بإطلاق سراح معتقلي أوطم القنيطرة وكافة المعتقلين السياسيين رسالة المفتوحة لرئيس جامعة ابن طفيل بعدما لم تتم لحد لحد الآن الاستجابة لطلبي لقائه جاء فيها:

تحية طيبة وبعد،

تتوجه إليكم لجنة الدعم والمطالبة بإطلاق سراح معتقلي أوطم القنيطرة وكافة المعتقلين السياسيين بهذه الرسالة المفتوحة، وذلك بعد أن تقدمت اليكم بطلبين رسميين لعقد لقاء قصد التداول حول المستجدات المرتبطة بملف الطلبة المعتقلين والمتابعين والطلبة المطرودين، غير أن هذين الطلبين لم يتلقيا أي جواب منكم إلى حدود الساعة.

إن اللجنة، وهي تتقدم بهذين الطلبين في وقت سابق، كانت تنطلق من قناعة راسخة بأهمية الحوار كمدخل أساسي لمعالجة القضايا التي تهم الفضاء الجامعي.خاصة عندما يتعلق الأمر بملف له امتدادات إنسانية واجتماعية وتعليمية تمس مستقبل عدد مهم من الطلبة وأسرهم، كما يمس المناخ العام داخل الجامعة.

غير أن استمرار غياب أي تفاعل مع هذا الطلب المشروع يثير الكثير من علامات الاستفهام داخل الأوساط الجامعية والحقوقية، خصوصا في ظل استمرار تداعيات هذا الملف المرتبط من جهة بوضعية الطلبة المعتقلين والمتابعين، ومن جهة أخرى بقرارات الطرد غير المشروعة التي طالت عددا من الطلبة، وما ترتب عنها من آثار على حقهم في متابعة دراستهم داخل الجامعة العمومية.

وعليه، فإننا في لجنة الدعم والمطالبة بإطلاق سراح معتقلي أوطم القنيطرة وكافة المعتقلين السياسيين،التي تضم مكونات حقوقية،نقابية وسياسية، نجدد دعوتنا إلى رئاسة جامعة ابن طفيل من أجل التفاعل الإيجابي مع طلب اللقاء، وفتح نقاش مسؤول حول هذا الملف، بما ينسجم مع الدور الذي يفترض أن تضطلع به الجامعة كفضاء للحوار وإنتاج المعرفة، وكإطار يضمن احترام الحقوق الأساسية للطلبة.

إننا نؤكد أن مبادرتنا بطلب هذا اللقاء لم تكن سوى تعبيرا عن رغبة صادقة في المساهمة في إيجاد مخرج عادل ومنصف لهذا الملف، بما يحفظ كرامة الطلبة المعنيين ويصون استقرار الفضاء الجامعي.

وفي انتظار تجاوبكم مع هذا الطلب، تقبلوا، السيد الرئيس، أسمى مشاعرنا الصادقة.

عن لجنة الدعم والمطالبة بإطلاق سراح معتقلي أوطم القنيطرة وكافة المعتقلين السياسيين

لجنة الدعم و المطالبة بإطلاق سراح معتقلي أوطم القنيطرة
وكافة المعتقلين السياسيين

إخبار

في ظل استمرار القرارات التعسفية التي طالت عددا من مناضلي ومناضلات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بجامعة ابن طفيل، وما رافقها من طرد جائر في حقهم، تواصل لجنة الدعم خطواتها التضامنية دعما ومؤازرة للطلبة المطرودين.

وفي هذا الإطار، ستنظم لجنة الدعم زيارة ميدانية تضامنية إلى المعتصمات التي يخوضها المناضلون/ات المطرودون/ات داخل جامعة ابن طفيل، وذلك يوم غد الأربعاء 01 أبريل، في خطوة رمزية تؤكد أن المعركة من أجل الحق في التعليم والحرية داخل الجامعة ليست معركة الطلبة وحدهم، بل هي قضية كل الضمائر الحية.

كما سيتم تنظيم غداء جماعي تضامني بمعتصم كلية العلوم على الساعة الثانية بعد الزوال (14:00)، كفعل نضالي يهدف إلى كسر الحصار المفروض على الطلبة المطرودين، والتأكيد على أن التضامن هو أقوى رد على سياسات القمع والإقصاء.

إن لجنة الدعم، إذ تدعو كافة المناضلين/ات الشرفاء، والإطارات الحقوقية والنقابية، وكل المتضامنين، إلى المساهمة والحضور في هذه الخطوة النضالية، فإنها تؤكد أن الجامعة فضاء للعلم والحوار لا للإقصاء والطرد، وأن معركة الدفاع عن الحق في التعليم والتعبير ستظل مفتوحة حتى رفع كل القرارات الجائرة، وإرجاع الطلبة المطرودين، واحترام حرمة الجامعة وطلبتها.

الحضور دعم، والتضامن مسؤولية.

بتاريخ: 31-03-2026

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 25)

الهيئات الشغلية والنقابية الأممية بعد الحرب العالمية الأولى (الجزء2)

الهاشمي كبدة

إن النقابيين، فضلا عن عدم استسلامهم في مسعى القضاء على الباطرونا، لم يتخلوا عن أيديولوجيتهم الأممية لما قبل 1914، وسعوا، محنكين بالتجربة، إلى بناء مؤسسات أممية متينة وفعالة. وهكذا تم السعي إلى إعادة تشكيل الفيدرالية النقابية الدولية، التي فككتها الحرب العالمية الأولى، بالرغم من العداوة القائمة بين قادة الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية وزعماء الكونفدرالية العامة النقابية الألمانية. وعليه، فمنذ نهاية الحرب، سعى ممثلو المركزيات النقابية لدول الغرب في اجتماعهم ببرن في الفترة 9-5 فبراير 1919 إلى «تصحيح» مسار الفيدرالية النقابية الدولية. وقد التأم في هذا اللقاء منتدبو 16 نقابة من الدول المنتصرة والمحايدة والمنهزمة. ومع ذلك، شكل مؤتمر أمستردام 26 يوليو2- غشت 1919 المحطة الفعلية لإعادة تشكيل الفيدرالية النقابية الدولية. ومركزت هذه الأخيرة أمانتها العامة بتلك المدينة، ومن هنا جاء اسم «أممية أمستردام». وبعد إعادة التأسيس، تبنت خطا سياسيا قوامه الاشتراكية الديمقراطية الإصلاحية ومعارضة النفوذ الشيوعي. ومن ثمة لعبت دورا رئيسيا، لا سيما من خلال فرعيها الألماني والإسكندنافي، في تأسيس الأممية العمالية الاشتراكية(1).

لقد مارس مؤتمر الاتحادات العمالية البريطاني داخل أممية أمستردام، ولعدة سنوات، تأثيرا ظل في الغالب وازنا ووسيطا. وخفت صدامات الماضي التي كانت تنشب بين النقابيين الاشتراكيين والنقابيين الثوريين. ولم يعد قادة الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية يحتجون لما تشرع الفيدرالية النقابية الدولية في عمل موجه للمصالحة بين الفصائل النقابية الاشتراكية المنقسمة إلى توجهين، توجه بروكسل وتوجه فيينا. وفي فرنسا، واصلت الكونفدرالية العامة للشغل الإمتاح من «ميثاق أميان» ورفضت أي ارتباط عضوي دائم بالحزب الاشتراكي. وانتقلت الأولوية النقابية من ألمانيا، التي خيبت الأمل في إنجاز تحول اجتماعي حقيقي، إلى بريطانيا. وخضعت الحركة النقابية بأوروبا الغربية إلى التأثير البريطاني، لكن في فرنسا ظل الخطاب القديم للحركة النقابية الثورية رائجا(2).

ويسجل أن الفيدرالية النقابية الدولية تعاطت مع بعض قضايا عالم ما بعد الحرب بأساليب متباينة. فقد اكتفت في البداية بمتابعة نشوء الفاشية بإيطاليا عبر التقارير الصحفية التي تصدرها الهيئات التابعة لها والتي لم تتجاوز تحليل المخاطر التي يمكن أن تشكلها العقيدة الإيديولوجية الجديدة الناشئة بإيطاليا على الحركة العمالية. ومع وصول موسوليني إلى السلطة حيث اكتسح روما عبر مسيرته المشهورة ل 30-28 أكتوبر 1922، ووطد نظامه عبر قانون أتشيربو(a) ل 1923، وكرس نظامه الديكتاتوري في 1925، دعت إلى وحدة النقابات العمالية، وعملت جاهدة على الدفاع عن النقابات العمالية الإيطالية ضد القمع الفاشي(3). ومع ذلك، فتحركاتها كانت محدودة بسبب الانقسامات الداخلية.

وإزاء الأزمة الاقتصادية ل 1929 التي اندلعت بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي امتدت إلى مناطق أخرى لاسيما إلى البلدان الصناعية بأوروبا الغربية، حيث أدى انهيار سوق الأسهم في وول ستريت إلى كساد اقتصاد عالمي أدخل النظام الرأسمالي المثقل بالتناقضات في شبه شلل، وغرقت الشعوب في براثن الفقر بدول مثل الولايات المتحدة وألمانيا...، فإنها، لمواجهة تداعيات الأزمة، اتخذت موقفا معارضا لاقتصاد السوق، وأكدت على ضرورة تدخل الدولة لدعم التشغيل وتنظيم الاقتصاد عبر ابتداع سياسات التحفيز الاقتصادي من قبيل «وصفة روزفلت»(b)، وشددت في الوقت نفسه على التعاون الدولي لمكافحة آثار الأزمة، وسعت إلى حماية العمال من البطالة الجماعية، وإلى تنظيم مقاومة عمالية ضد الانعكاسات الاجتماعية للأزمة، مثل انخفاض الدخل وتفاقم الفقر الذي بلغ درجة المجاعة لاسيما لدى الشعوب المستعمرة(4).

ومع صعود النازية بألمانيا، حاولت الفيدرالية النقابية الدولية، عبر فرعها الفيدرالية الدولية لعمال النقل، كسر حصار نظام هتلر للحركة النقابية الألمانية، غير أنها فشلت في محاولتها. وأمام تدميره لهذه الحركة، حيث جرد مكوناتها من أصولها وجمد حساباتها واختطف مناضليها ورمى بهم في معسكرات الاعتقال، سارعت إلى التنديد بهذه الأفعال معتبرة إياها تهديدا وجوديا للديمقراطية وحقوق العمال. وسعت أيضا إلى حشد تضامن دولي في مواجهة مصادرة الحق في الإضراب وتفكيك التنظيمات العمالية واضطهاد نشطائها. كما ناهضت سياسات جبهة العمل الألمانية التي ابتدعها النظام النازي ليعوض بها التنظيم النقابي. وباكتساح هذا النظام لكافة مناحي الحياة بألمانيا، نادت بالمقاومة السرية وعملت على دعم شبكاتها(5). وحري بالإشارة إلى أن حظر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ودراعه النقابي الكونفدرالية العامة النقابية الألمانية شكل انتكاسة كبرى للفيدرالية النقابية الدولية.

أثار الطلاق بين الممارسة والخطاب صعوبات داخل مكونات الفيدرالية النقابية الدولية، إذ فقد منخرطو القاعدة المرونة الضرورية لقبوله، ورأى فيه معارضو اليمين واليسار إشارة بديهية للازدواجية. وهذا ما ساهم في تسلل الفتور إلى «فاعلية» هذه الأممية النقابية. وباندلاع النزاع المسلح للحرب العالمية الثانية ازدادت هذه الهيئة الأممية فقدانا لتلك «الفاعلية» جراء ما أثير سلفا وما راكمته من فشل في مواجهة الفاشية والنازية. ولم يكن نقل مقرها الرئيسي من باريس إلى لندن إلا مسعا يائسا لإنعاشها. وانهارت هياكلها لتدخل واقعيا، خلال فترة الحرب، في أزمة وخمول وشبه سبات. غير أن ذلك النقل شكل فرصة ليمسك مؤتمر اتحادات العمال البريطاني بزمام الفعل النقابي الدولي وليتولى اتخاذ الخيارات الرئيسية للحفاظ على الوحدة والحركة النقابية الأممية إمتاحا من اللجنة النقابية الأنجلو-سوفياتية(c). وفي نهاية الحرب تفككت الفيدرالية النقابية الدولية لتنضم المنظمات الأعضاء فيها إلى الفيدرالية النقابية العالمية التي أنشئت لاحقا بلندن.

إن قبلت الكنيسة بوجود النقابات منذ 1891 بموجب الرسالة العامة للفاتيكان بعنوان «الأشياء الجديدة»، فإن العمل النقابي المسيحي الأممي لم يفكر فيه إلا في المؤتمر المنعقد بزوريخ في غشت 1908 والذي التأم فيه مندوبو مركزيات نقابية مسيحية من ثماني دوول أوروبية. وهدف المؤتمر إلى خلق نواة تتولى التنسيق الأولي للفعل النقابي المسيحي على المستوى الدولي. وتوجت أشغال المؤتمر بإنشاء سكرتارية نقابية مسيحية دولية، عهد برئاستها إلى الألماني ستيجروالد الأمين العام للكونفدرالية الألمانية للنقابات المسيحية. وأدت الحرب العالمية الأولى إلى تعليق التنسيق، ليستأنف ما بعد الحرب في مؤتمر أمستردام ل 1919 الذي مهد الطريق لتشكيل جهاز نقابي مسيحي أممي موحد. ويعد مؤتمر لاهاي 19-15 يونيو 1920، الذي جمع منتدبي النقابات المسيحية لكل من ألمانيا، النمسا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، إيطاليا، سويسرا، بلجيكا، هولندا، فرنسا، المحطة التأسيسية الرئيسية للكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية(6). غير أن مركز ثقل هذه الأممية النقابية كان مركزا بأوروبا الوسطى.

حسب مقررات مؤتمرها التأسيسي، فالكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية جاءت كبديل للاشتراكية والليبرالية الرأسمالية، إذ تبنت خطا ايديولوجيا رافضا للصراع الطبقي ومنتقدا للاستغلال الرأسمالي وداعيا إلى العدالة الاجتماعية القائمة على الأخلاق المسيحية. فبموجب المادة 2 من قانونها الأساسي، تبنت المبادئ المسيحية، وأكدت على أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية تقتضي تعاون كل أطفال نفس الشعب، ورفضت العنف سواء من جهة رب العمل أو من جهة العامل(7). وتدقيقا لهذه الروح، شدد مؤتمرها الثاني المنعقد بإنسبروك في 1922، على أن كل العلاقات بين الأفراد والطبقات والشعوب يتعين أن توجهها وأن تسودها تعاليم العدل والإحسان المسيحية، وأن الغاية تكمن في تمكين الإنسان من الرفاهية المادية التي يطمح لها بحق، ومن وسيلة بلوغ الكمال الروحاني الذي كان ملتزما به(8). وهكذا سعت هذه الأممية النقابية، انطلاقا من المبادئ المسيحية، إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعاون بين الطبقات مستبعدة بالطبع الإيديولوجية الماركسية التي كانت توسم، بشكل واع إلى حد ما، النقابات الاشتراكية والأناركية، داعية إلى إنجاز التحول الضروري، ليس عبر الصراع الطبقي، بل عبر تربية وتعاون العناصر المنتجة، المتحدة في مجموعات متميزة، والمرتبطة عبر تنظيمات مختلطة، متطلعة عمليا إلى إعادة بناء المجموعات المهنية التي دمرتها الليبرالية الفردانية، ومتمسكة بالدفاع عن المصالح الأسرية (9).

قادت الحركة النقابية المسيحية الصراع ضد الاحتكار الفعلي للساحة النقابية بالعالم الذي كانت النقابات الاشتراكية والأناركية تسعى لتأسيسه لصالحها، إذ كشفت معطيات ضبط العضوية في النقابات المنتسبة إلى الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية أثناء انعقاد مؤتمر هذه الأخيرة بميونيخ في 1928 عن الأحجام التالية: 600000 عضوا بألمانيا، و250000 عضوا ببلجيكا، و180000 منخرطا في كونفدرالية الشغيلة الكاثوليكية لهولندا، و100000 منخرطا في الكونفدرالية المسيحية الوطنية (البروتستانتية) لنفس البلد(10). كما قادت العراك ضد الإجهاز على الحريات والحقوق الذي كانت الأنظمة الشمولية تؤسس له، إذ بالرغم من تأييد الكنيسة الكاثوليكية الإيطالية لنظام موسوليني في البداية، فإن الحظر الفاشي لم يستثني الكونفدرالية الإيطالية للشغيلة العضو في الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية، وما تلاه من قمع لأعضائها وإجبارهم على النفي أو العمل في السرية، مما أثار المعارضة الشديدة لهذه الأممية النقابية إزاء هذه الانتهاكات. وقد لقيت النقابات المسيحية الألمانية نفس المصير على يد هيتلر، إذ، بالرغم من سعي الكنيسة البروتستانتية الألمانية إلى مواءمة التعاليم المسيحية مع الأيديولوجية النازية، وتوقيع الفاتيكان لاتفاقية مع الرايخ الثالث، عمد النظام النازي إلى تفكيك الحركة النقابية المسيحية، كما فعل مع حركات عمالية أخرى، وفرض عليها الاندماج في بنياته، وقمع نشطائها الرافضين للأمر الواقع، ورمى بهم إلى معسكرات الاعتقال، الوضع الذي أدانته الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية، ودعت إلى حشد التضامن الدولي من أجل دعم مناضلي تلك الحركة الذين طالهم الاضطهاد النازي.

ونجت الكونفدرالية الدولية للشغل من تداعيات الحرب العالمية الثانية بصعوبة بالغة، إذ قاومت تدمير مركز ثقلها بكل من إيطاليا وألمانيا ودول أوروبا الوسطى، واضطرت إلى التنظيم السري في العديد من البلدان المحتلة وذلك حفاظا على وجود نقابي مسيحي. وفي أعقاب نهاية الحرب، وتعاطيا مع محاولات توحيد نقابات دول العالم في أممية نقابية وحيدة، أوردت مخرجات مؤتمرها المنعقد ببروكسيل في أكتوبر 1945، موقف الرفض القاطع للاندماج في أي هيكل وحدوي نقابي أممي وتفضيل الحفاظ على استقلاليتها وهويتها العقائدية. كما نصت تلك المخرجات على مواصلة انتهاج إيديولوجيا التعاون بين مختلف فاعلي الإنتاج بدلا من الصراع الطبقي. وكررت أيضا موقف الرفض للتأميم المفرط للمؤسسات الإنتاجية وللدولة المركزية. ومن مفاجئات هذا المؤتمر، دعوة الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية إلى الإدارة المباشرة لوحدات الإنتاج من قبل العمال(11).

(1) Georges LEFRAC, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P., U., F., 1958.

(2) Idem.

(3) La Fédération Syndicale Internationale, Résolutions du IVe Congrès tenu à Paris du 1 au 6 août 1927, Paris, Publication du Secrétariat de la F. S. I., 1928.

(4) La Fédération Syndicale Internationale, Résolutions du Ve Congrès tenu à Stockholm du 7 au 11 juillet 1930, Paris, Publication du Secrétariat de la F. S. I., 1931.

(5) La Fédération Syndicale Internationale, Résolutions du VIe Congrès tenu à Londres du 30 juillet au 3 aout 1936, Paris, Publication du Secrétariat de la F. S. I., 1937.

(6) Patrick PASTURE, *Histoire du syndicalisme chrétien international : La difficile recherche d'une troisième voie, Paris,* L'Harmattan, 1999.

(7) La Confédération Internationale des Syndicats Chrétiens, les résolutions du congrès constitutif tenu à La Haye du 15 au 19 juin 1920, Bruxelles, Le Bureau Exécutif, 1921.

(8) La Confédération Internationale des Syndicats Chrétiens, les résolutions du IIe Congrès tenu à Innsbruck du *21 au 23 juin* 1922, Bruxelles, Le Bureau Exécutif, 1923.

(9) Patrick PASTURE, *Histoire du syndicalisme chrétien international : La difficile recherche d'une troisième voie, Paris,* L'Harmattan, 1999.

(10) Georges LEFRAC, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P., U., F., 1958.

(11) La Confédération Internationale des Syndicats Chrétiens, les résolutions du IVe Congrès tenu à Munich du **25 au 28 septembre 1928,** Bruxelles, Le Bureau Exécutif, 1929.

(a) قانون انتخابي رمى منه موسوليني القضاء على «عدم الاستقرار البرلماني» وضمان أغلبية فاشية راسخة بما أضفي الشرعية على نظامه الشمولي.

(b) وصفة أطلقها الرئيس الأمريكي روزفلت في 1933، ممتحا من النظرية الاقتصادية الكينزية، لانتشال الولايات المتحدة من تداعيات الأزمة الاقتصادية ل 1929، وتضمنت سلسلة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية. واستندت إلى تدخل حكومي قوي وهدفت إلى تقديم الدعم للمحتاجين، وإنعاش الاقتصاد، وإصلاح النظام المالي.

(c) منظمة للتعاون تأسست في 1925 من قبل النقابات العمالية في الاتحاد السوفياتي ومؤتمر الاتحادات العمالية البريطاني، بهدف تعزيز وحدة النقابات ومناهضة الرأسمالية. وتوقفت عن العمل في 1927 بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

الشباب في قلب الصراع والتغيير

إلتيتي الحبيب

بمناسبة ذكرى انتفاضة 23 مارس المجيدة 1965، نظم المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي فاس - مكناس ندوة بعنوان: «الشباب في قلب الصراع والتغيير « شارك فيها الرفيق الحبيب التيتي بمداخلة تقدم الجريدة أهم عناصرها في هذه الورقة، تحت عنوان:

درس الثقة

اندلعت معركة سياسية بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ، رئيس هياة الاركان للجيش الفرنسي الجنرال بيير دو فيلبي، بعد قرار ماكرون تقليص ميزانية وزارة الدفاع ب850 مليون اورو، ورفض الجنيرال لهذا التقليص، وانتهت باستقالة الجنرال.

من نتائج هذه المعركة اقتبس للأصدقاء كلمة دونها الجنرال حول موضوع الثقة .حاولت ترجمتها وأتمنى ان اكون موفقا في ذلك. ربما ما لفتني في كلمة الجنرال هو هذا النفس السياسي والادبي عند بعض القادة العسكريين رغم ان هذه الخصلة تقل في هذه الايام. اما جنرالاتنا فهم في واد الريع والنهب لخيرات هذا الوطن غارقون بل قد نتساءل هل لهم حقا حظ من الثقافة فما بالك التنظير.

وهذا النص المقتبس من كلمة هذا الضابط:

«رئيس هيئة الاركان للقوات المسلحة · الجمعة، 14 يوليو، 2017

رفيقي العزيز،

«الثقة، والثقة مرة أخرى، الثقة دائما! «. بهذه الكلمات اختتم الجنرال Delestraint وداعه لرفاق السلاح، في يوليو 1940، في Caylus. رغم اعلان الهزيمة ، كان خطابه دعوة قوية لرفض أية «عقلية الكلب المذعور أو العبد.»

بعد بضعة أشهر، مطابقا أفعاله لأقواله، أصبح هذا الجنرال ديليستران رئيس الجيش السري. اعتقل وعذب ورحل، مات في داشو في 19 أبريل 1945، قبل أقل من ثلاثة أسابيع من الانتصار، كان واحدا من المقاومين الأكثر نشاطا.

ان ما استرعى انتباهي دائما في توصية Delestraint هو في المقام الأول ما لم يقله. انه لم يقل لا «في من» أو «ما» الثقة. بالنسبة له، ان الأهم هو، قبل كل شيء، هذه الحالة الذهنية الفريدة - و «تفاؤل الارادة» - الذي يختار رؤية أصغر بقعة ضوء في قلب الظلام الدامس.

الثقة هي رفض الاستسلام. انها عكس الإيمان بالقضاء والقدر، نقيض الانهزامية. وفي ذات الوقت، يوجد في الثقة شكل من أشكال التخلي . التصرف بدون التخلي، يعني إظهار التكبر. والتخلي بدون عمل هو استسلام.

لذلك فليكن اختيارنا، هو ان نتصرف كما لو ان كل شيء يعتمد علينا، ولكن دعونا نعترف بأن الحقيقة ليست كذلك. بعبارة اخرى، إذا كان كل إيماننا، وكل التزامنا وعزيمتنا كل ذلك ضروريا، الا انها ليست كافية للتحقيق الفوز.الثقة الحقيقية هي ذلك التوازن او التصالح بين الثقة في النفس والثقة في الآخرين.

الثقة بالنفس، هي أولا. تلك الفضيلة الضرورية التي تبنى منذ مرحلة الطفولة. فضيلة تولد من التغلب على العقبات.

هذا هو الحال في الدورات القتالية التدريبية التي سبق للعديد من بينكم ان عاشها. أنها تظهر لكم القدرات الحقيقية الخاصة بكم والتي تتجاوز إلى حد بعيد ما يمكن أن تتصوروه. الثقة بالنفس هي المحرك. فإنها تحرر الطاقة وتشجع على العمل. الأعذار الكاذبة تتساقط. كل ما يمكنني القيام به يصبح ممكنا!

ثم الثقة في الآخر، إنني أدرك أني لا أستطيع أن أفعل كل شيء، أن الخلاص يتحقق عبر رفيقي، رئيسي، ومساعدي؛ الى حد بعيد بل اكثر مما يمكنني تحقيقه بنفسي. مع هذه الثقة، واعتبر نفسي وأعاملها كجزء من كل. هذا الاعتراف هو اسمنت جيوشنا. الثقة المتبادلة هي وحدتنا، وهي في نفس الوقت اماننا. ذلك هو ما جعل القبطان بوريللي، معتبرا قواته يقول:

Par où pourrions-nous bien ne».
.» ? pas pouvoir passer

الثقة في المرؤوس كانت دائما مثمرة للغاية. نحن اعتدنا على إعطائه اسما عالما او مثقفيا : التبعية. ولكن هذا لا يغير في الامر شيئا. كرئيس لأركان حرب القوات المسلحة فانني اقيس كل يوم كم أنا معتمد على عمل كل واحد منكم. وحدي، لا أستطيع فعل اي شيئ. معا، لا شيء مستحيل!.

وأختم بهذه التوصية. لان الثقة تضعكم امام المسؤولية، وجب التحلي باليقظة والوضوح.فحذار من الثقة العمياء.عندما تمنح لكم او تمنحونها لغيركم. انها ممهورة بخاتم السهولة واللاعتبار. لأن للجميع عيوبه، فلا أحد يستحق أن يتبع بشكل أعمى. الثقة هي فضيلة حية. انها في حاجة للاتزامات والحوافز. يجب رعايتها يوما بعد يوم، لتتبلور الطاعة النشطة، حيث يتفوق الانخراط الواعي على الإكراه.

الجنرال بيير دي فيليي»

ما علاقة موضوع الثقة بموضوع ندوتنا اليوم وهي بعنوان

« الشباب في قلب الصراع والتغيير»

وهي الندوة التي نجريها يوم 23 مارس 2026 أي على بعد 61 سنة من مذبحة 23 مارس 1965 بالدار البيضاء.

دعونا نوضح ان انتفاضة 23 مارس 1965 كانت اول جواب على سؤال طرحه الشعب المغربي آنذاك حول حقيقة وطبيعة الاستقلال المعلن عنه سنة 1956 كانت 9 سنوات كافية للشعب ان يستخلص جوابا واقعيا بان معركة الاستقلال اجهضت وان ما حصل هو ادخال المغرب لمرحلة جديدة من الاستعمار الجديد.

كيف طرح السؤال ومن طرحه وهل حقا كان موضوعيا؟

كان الجواب من طرف الشباب وهو الأغلبية الساحقة من الشعب وكان هو المعبر الحسي والمباشر عن التدمر والرفض المتعاظم في صفوف الجماهير وخاصة في الدار البيضاء التي أصبحت طليعة المدن والجهات بالمغرب نظرا لتركيزها لكل ممثلين عن الجهات القريبة والبعيدة بالمغرب.

كان رد النظام هو اغراق الانتفاضة في الدم والقتل والقمع وتوج ذلك بإعلان حالة الاستثناء وحل البرلمان والتنكيل بالمعارضة واغتيال زعيم الشباب المهدي بنبركة بمشاركة مباشرة من طرف الموساد والصافاك مخابرات شاه ايران.

منذ ذلك الحين حدث الشرخ العظيم بين الشباب المغربي وبين النظام وأعلنت القطيعة الطبقية بين هذا الشباب وبين النظام ودولته وكتلته الطبقية السائدة.

اعلن الحسن الثاني في احد خطاباته الشهيرة بانه مستعد بالتضحية بالثلث من الشعب لإنقاذ ما تبقى له.

مارس النظام القمع المطلق على القوى المناضلة التي كانت تاطر الشباب وتوجهه لكنه استخلص بان طريقه هذا محفوف بالمخاطر على استمرار نظامه ولذلك دشن مرحلة جديدة سيزاوج بين القمع و الاحتواء وكانت خطة معقدة وظف فيه سلاحا جديدا وهو اختراق قلعان الشباب ونسفها من الداخل.

وهذه الخطة لا زالت سارية المفعول لحد الساعة.

ما هي اهم عناصر هذه الخطة؟

+ إبقاء أوسع الفئات الشعبية في حالة الفقر والهشاشة وتوسيع صفوف الجيش الاحتياطي للعاطلين والمفقرين وبذلك يمارس الضغط الرعيب على الطبقة العاملة ومنعها من تعزيز مكتسباتها او التفكير في المزيد من الحقوق والمكتسبات ووضع الموانع والعراقيل امام النضالات التضامنية بين العمال في المعمل الواحد او الحي الصناعي الواحد او بين المدن والضيعات على الصعيد الإقليمي او الوطني.

هكذا يبقى الشباب امام العطالة وامام الجوع والهشاشة

+ ضرب التعليم العمومي وتحويله الى وكر يخرج المعطلين او حتى متخلين عن متابعة الدراسة والالتحاق بالشارع والضياع.

+ سد جميع المنافذ امام الشباب وتعاظم اليأس ودفع الأكثرية نحو الهجرة بجميع اشكالها بما فيها ركوب قوارب الموت.

+ بتصعيد ضرب حريات التنظيم والتعبير والاعتقالات وجعل كل رغبة او محاولة الانتظام مغامرة يتم ترهيب الشباب على عدم اختيارها

+ نشر خطاب واسع ينفر الشباب من العمل السياسي المناضل وشيطنة القوى المناضلة وتحويل العديد منها كملحقات انتهازية فاقدة للمصداقية وجعل العمل السياسي عمل مفلس ومنبوذ كوكر للتجار والانتهازيين وتسييد خطاب ان كل أولاد عبد الواحد واحد.

معادلة نمو الثروة ونمو الفقر، ما الحل؟

كريم لحسن

لم تكن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها وتطبقها الدولة المخزنية نابعة عن برامج اقتصادية ومخططات وطنية مستقلة بل كانت برعاية المؤسسات الامبريالية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، هي التي تخطط وتدفع الدولة نحو تطبيق السياسة النيوليبرالي بعدما أغرقتها بالديون وما يترتب عنها من قيمة متراكمة للفوائد. مما يجعل الدولة المخزنية العاجزة ماليا واقتصاديا على مجبرة على تنفيذها واظهارها كخيار تنموي واعد. هكذا ومنذ مطلع الثمانينيات اعتمدت وتبنت سياسة التقويم الهيكلي للخروج من الأزمة المركبة التي تتخبط فيها وهي تدرك تمام الادراك، أن هذه السياسات سيكون أثرها وضررها كبيرا على الجماهير الشعبية والطبقة العاملة والفلاحين وستخلق فظاعات ثقيلة من فقر وبؤس وتخلف تشكل تحديات كبيرة على مستقبل الدولة والشعب لأنها جعلت مصير شعب بأكمله تحت رحمة هذه المؤسسات الامبريالية ووكلائها المحليين.

ولتمريرهذه المخططات الجهنمية، عملت وتعمل عل تمرير وترسيخ شعارات موازية زائفة تهدف من خلالها إحداث الغموض والتعتيم على حقيقة الأوضاع للإيهام بامكانية تجاوز الأزمة باعتبارها عابرة وعارضة.

إن الدخول في هذا الارتهان لشروط المؤسسات الامبريالية وفي هذا المسار المعقد، يكشف يوم بعد يوم أنه بلا أفق ودون أية إنتظارات تنموية، لأن الرأسمالية تعيش أزمات بنيوية مستمرة متأصلة فيها منذ نشأتها وسترافقها إلى غاية انبثاق البديل التاريخي التى تجسده الثورة البروليتارية، للقضاء على كل أشكال الاستغلال والاضطهاد الطبقيين وما ينتج عليها من آلام اقتصادية واجتماعية مزمنة ملازمة.

إن انخراط الدولة المغربية وبشكل شامل في تنفيذ برامج النيوليبرالية المفروضة والاذعان للاملاءات بدأت بتفكيك القطاع العام (ملكية الدولة) وإعادة هيكلته في شكل جديد يتلائم مع مخططات السياسات الاقتصادية للرأسمال العالمي المعولم، حيث تم بموجبه نقل ملكية الدولة باعتبارها ملكية عمومية وثروة احتياطية استراتيجية للأجيال، إلى ملكية للخواص «المستثمرين»، محليين واجنبيين.

هكذا تمت عملية السيطرة على القطاع العام حتى في قطاعات استراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى كانت الغاية تفتيت القوة البشرية العاملة الملتفة حوله. وبتفكيك وتجزيئ القطاع العام باعتباره عصب الدولة الذي تم بفضل التأميم في مرحلة سابقة وكان من المفترض أن يشكل قاطرة للتنمية، وفي الانتاجية وبناء اقتصاد وطني قوي متجاوز للقطاع الخاص الذي تتحكم فيه الوبيات في الانتاجية كما أنه يمثل قوة منظمة على مستوى العمل النقابي (طبقة عاملة وموظفين) تشكل وعيا جمعيا وطنيا حاملا لايديولوجية الصراع الطبقي ترى فيه هذه اللوبيات والدولة المخزنية الراعية لها تهديدا لها باعتبارها قوة بشرية حاملة لخطاب نقابي وسياسي معارض لسياساتها، ويناضل من أجل تحسين الشروط الاجتماعية والسياسية للشعب، يتبنى ايديولوجية التأميم وعبرها يتطلع لطبيعة مغايرة للدولة في شكلها الحالي باعتبارها دولة برجوازية تابعة تخلق للرأسمال اقصى ما يمكن من شروط الاستغلال لتراكم مزيد من الأرباح ومن الريع.

إن سياسة الخصخصة هي في الحصيلة، إفراغ للدولة من أي محتوى اجتماعي. كما أن تفكيك القطاع العام لصالح الرأسمال المحلي والأجنبي مع ما يصاحب ذلك من إعادة هيكلة أدوار الدولة لتكون رهينة في خدمة هذا الأخير، يجعلها في نهاية الأمر فاقدة للسيادة ومنزوعة لحرية القرار السياسي لصالح الرأسمال وللاقتصاد السوق وهذا هو جوهر النيوليبرالية الموغلة في التوحش، وهو المسار الذي تجتهد فيه الدولة المخزنية من خلال تمييع الحقل السياسي والعمل على عرقلة أية امكانية للنهوض باستهداف القوى المناضلة وبالخصوص العمل على إضعاف اليسار بالتضييق عليه وقمعه ومحاصرته.

وللسيطرة على مفاصل الدولة وإعادة تشكيلها لتتناسب مع اهدافها، تعمل النيوليبرالية جاهدة على سن ترسانة من القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي هذا السياق قامت بتشريع قوانين حرية حركة رؤوس الأموال وتحرير الاقتصاد من القوانين التي تراقب حركته وقلصت نفوذ الرقابة عليه وجعله غير خاضع للمساءلة الديموقراطية ليصبح الاقتصاد في ظل الرأسمالية النيوليبرالية هو من يقود السياسة ويرسم خططها وبالتالي هو من يملي شروطه وقوانينه على المجتمع وليس العكس لتصير الديموقراطية تحت رحمة الاقتصاد الخاضع للتبعية الامبريالية.

هكذا صارت الدولة المخزنية تحتكر كل القرارات والبرامج العامة وترسم الخط السياسي للدولة بشكل لم يعد مكان فيه للمعارضة (الاحزاب السياسية) التي يتم إبعادها من ساحة الصراع، لتتحول الدولة إلى سلطة مركزية لا قوة لها أمام سلطة الرأسمال والمؤسسات الامبريالية التي تمنحها القوة والسلطة القمعية لحماية الرأسمال. وبهذا أصبحت الدولة المخزنية أمام المجتمع، رهينة بيد غطرسة الرأسمال وتحولت إلى دولة منفذة لقرارات القوى الرأسمالية الامبريالية. ولأن جوهرها وبنيتها تطابق الشكل الذي ترغب فيه النيوليبرالية حيث أصبحت في يد الرأسمال وغير قادرة على تغييرالوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن طريق ديموقراطية الواجهة؛ الانتخابية / البرلمانية... وانفصلت عن الشعب وطبقاته العريضة التي أصبحت تدرك عبثية المسار السياسي الحالي لأنها اقتنعت أن ما تهندسه الدولة المخزنية من شكليات لا يغير من واقعها شيئا .

ولان المخططات النيولبرالية شملت إعادة هيكلة الدولة بقوانين تسمح للرأسمال بحرية الحركة والاستغلال وفرضت إجراءات اقتصادية خطيرة بتفويت وجعل الثروة المعدنية والطاقية من نصيب الراسمال الاحتكاري كما حصل مع شركة لاسمير لتكرير البترول ومع المعادن النادرة المكتشفة لاحق بالعديد من مناطق المغرب والتي يتم نهبها من طرف الشركات متعددة الأستيطان.

ولتسديد ما راكمته الدولة المخزنية وحكوماتها المتعاقبة من ديون، فرضت المؤسسات الدائنة رزمة من الشروط والاجرائات الاقتصادية والسياسية منها:

-تقليص الانفاق العمومي على الخدمات الاجتماعية

-تقليص كتلة الاجور بتجميدها والتخلي عن التوظيف واعتماد التوظيف بالعقدة

- توجيه الاقتصاد نحو الانتاج الموجه نحوالتصدير

-الغاء إجراءات التحكم بالاسعارالتي تهم المواد الغذائية

-نزع القيود على الواردات من اجل تسهيل الاستثمارالاجنبي ومن أجل الاستثمار الاجنبي.

-تخفيض الضرائب على الرأسمال الستثمر والشركات ونتيجة لهذه الاجراءات وغيرها من الاجراءات الاخرى احدثت خلل شامل في المعادلة بين الانتاج وتأمين السوق الداخلي وبين الاستيراد والتصدير لان هذه الاجراءات تهدف الى معالجة المديونية على حساب التوازنات الاقتصادية الداخليةالامر الذي نجم عنه نقص كبير في الحاجيات الضرورية والاساسية الغذائية وهو مايعيشه الشعب المغربي حالياوهو تهديد للامن الغذائي حيث تحول انتاج الدولة بأكمله لخدمة الديون.إن الوضع الناجم عن طبيعة الدولة راهنا الاقتصادي والسياسي يكرس نمو الفقر بشكل تصاعدي يتجاوز نصف سكان البلاد وانتشار البؤس والبطالة وانتشار الأمية والتخلف حسب مؤشرات التنمية وبالنتيجة المستخلصة للوضع بشكله العام ولنوعية المخططات التنموية، مازالت معادلتها قائمة نمو الثروة لأقلية يوازيه نمو تصاعدي لنسبة الفقر لأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية راهنا تملي تراكم البؤس والفقر بموازاة تراكم الثروة. ونموالثروة في هذا القطب يقابله نمو الفقر والتخلف في القطب المعاكس. ويبقى السؤال والاشكالية مطروحة تنتظر جواب فالدولة عاجزة ولاتمتلك الحل كما لاتمتلك الشجاعة للاعتراف. فالمعادلة تحتاج لمنهجية أخرى فهل تستطيع حاليا الانتخابات وبكل أحزابها حل هذه المعضلة التي صارت أكثرتعقيدا؟

إن الحل الوحيد لهذا التناقض، هوالتخطيط الاقتصادي الديموقراطي الاشتراكي .

لقد وصف كارل ماركس في البيان الشيوعي الرأسمالية بأنها مجتمع «أبدع كما في السحر وسائل الانتاج والتبادل الضخمة يشبه المشعود الذي فقد سيطرته على القوى الجهنمية التي استحضرها».

السياسات العمومية المخزنية في خدمة الرأسمال الامبريالي ووكيله التبعي

يتناول ملف هذا العدد موضوع السياسات العمومية وخدمة الرأسمال المحلي والامبريالي ، وغاياتنا من طرحه إبراز حقيقة توجهات هذه السياسات وتفنيد الخطابات الرسمية وادعاءات وسائل الإعلام والدعاية المخزنية التي تخفي الأهداف الحقيقية لهذه السياسات بالإدعاء خدمتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ولعموم المواطنين. والحقيقة غير ذلك لسبب جوهري وهو ان الدولة المخزنية دولة رأسمالية طبقية ، ومادامت كذلك فإن سياساتها العمومية تعكس واقع نظامها الاقتصادي والبنية الطبقية لمجتمعها . فالنظام الرأسمالي سواء في المركز أو الرأسمالي التبعي يكرس الاستغلال الطبقي الذي تمارسه الطبقات المستفيدة منه ،وفي حالة المغرب الكتلة الطبقية السائدة التي تشكل القاعدة الطبقية للدولة المخزنية.

إن هذا الواقع يجعل الدولة موجهة من طرف المؤسسات الاقتصادية والمالية الامبريالية ، وفي خدمة الرأسمال المحلي من خلال السياسات العمومية في جميع المجالات، وهي السياسات التي لا تخدم الحاجات الضرورية للفئات المنتجة الحقيقية من فلاحين صغار وعمال الصناعة والفلاحة وباقي الطبقات الشعبية. وتبعا لذلك نتناول في هذا الملف في محور أول حدود الاستقلالية في السياسات العمومية، ثم تجليات خدمة هذه السياسات للرسمال المحلي والامبريالي في محور ثان ، وأخيرا نعرض في محور ثالث لأثر هذه السياسات على الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

السياسات العمومية في المغرب وحدود الاستقلالية عن المؤسسات الاقتصادية والمالية الإمبريالية

ع الرزاق دريسي

مقدمة: الإطار النظري للعلاقة التابعة

إن علاقة النظام المغربي بالمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة) ليست علاقة تعاون تقني محايد، بل هي تجسيد لهيمنة الإمبريالية باعتبارها «أعلى مراحل الرأسمالية». هذه المؤسسات تعمل كأدوات لفرض النموذج الرأسمالي العالمي، حيث تستخدَم التمويلات والسياسات الاقتصادية لخدمة مصالح الدول الإمبريالية والشركات متعددة الجنسيات، على حساب السيادة الوطنية والطبقات الشعبية الكادحة.

إن الرهان هنا ليس مجرد نقاش حول سياسات اقتصادية، بل هو صراع طبقي واضح: فمن جهة، هناك مصالح الرأسمال العالمي والبرجوازية المحلية الوسيطة (الكمبرادور)، ومن جهة أخرى، مصالح العمال والفلاحين الصغار والكادحين والقطاعات الاجتماعية المحرومة من التعليم والصحة والشغل اللائق...

أولا: آليات التبعية الهيكلية للمغرب تجاه المؤسسات الإمبريالية المديونية كأداة للهيمنة

يصنف المغرب في المرتبة 17 عالمياً من حيث المديونية تجاه صندوق النقد الدولي، حيث بلغت الديون المستحقة لهذه المؤسسة وحدها حوالي 1.34 مليار دولار بحلول مارس 2024. كما أصبح المغرب ثامن أكبر مقترض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير في السنة المالية 2025، بتمويلات بلغت 1.77 مليار دولار.

هذه المديونية أصبحت حلقة مفرغة حيث تُقترض ديون جديدة لتسديد فوائد ديون قديمة (خدمة الدين)، مما يَرهَن مستقبل الأجيال القادمة ويسلبُ الدولة قدرتها على التوجيه المستقل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

-2 إملاءات السياسة النقدية والجبائية

- استقلالية بنك المغرب: هذا الفصل للمؤسسة المالية عن الرقابة الشعبية والديمقراطية ليس إصلاحاً تقنياً، بل هو أداة لخدمة الاستقرار النقدي وفق المعايير الإمبريالية، مما يعمق انفصال السياسة النقدية عن الاحتياجات الاجتماعية.

-تعويم الدرهم: تم فرض هذا الإجراء تحت ضغوط صندوق النقد الدولي، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة وزيادة هشاشة القدرة الشرائية للطبقات الشعبية.

-3 شروط التقشف وتفكيك المرفق العمومي

تترجم شروط المؤسسات المالية الدولية في المغرب عبر مجموعة من الإجراءات التي تستهدف القطاع العام والخدمات الاجتماعية:

المجال	الإجراءات النيوليبرالية	الأثر الطبقي
الخدمات العمومية	خوصصة التعليم (من الأولي إلى العالي)، خوصصة الصحة (كليات الطب الخصوصية، المستشفيات الكبرى)	حرمان الطبقات الشعبية من الخدمات الأساسية، وتكريس التمييز الطبقي في الولوج إلى التعليم والصحة
الدعم الاجتماعي	رفع الدعم عن المواد الأساسية (صندوق المقاصة)	تفاقم غلاء المعيشة وزيادة عبء التضخم على الأسر الفقيرة والمتوسطة
أنظمة التقاعد والشغل	رفع سن التقاعد (العمل أكثر، المساهمة أكثر، المعاش أقل)، تجميد الأجور والمعاشات، تكريس «المرونة» في الشغل	الإجهاز على المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة، وزيادة هشاشة وظروف العمل غير اللائق
السياسة الجبائية	تقديم إعفاءات وتخفيضات ضريبية للشركات المحلية والأجنبية	تحميل الطبقات الشعبية عبء الميزانية عبر الضرائب غير المباشرة

ثانياً: النموذج التنموي تحت الوصاية

إن «النموذج التنموي الجديد» الذي تشيد به المؤسسات المالية الدولية ليس أكثر من ترجمة محلية للنيوليبرالية المتوحشة. إشادة صندوق النقد الدولي بهذه الإصلاحات تعني نجاح النظام المغربي في تنفيذ أجندة تفكيك الدولة الاجتماعية، وضمان تدفق الأرباح نحو الخارج، وتعزيز موقع البرجوازية الوسيطة كحلقة وصل بين الرأسمال العالمي والسوق المحلية.

من مؤشرات هذا النموذج التابع:

التسليع في القطاع العمومي: تراجع دور الدولة في التخطيط والاستثمار، لصالح هيمنة القطاع الخاص المحلي والعالمي.

تشغيل اليد العاملة الرخيصة: سياسات تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية عبر إضعاف النقابات وإضعاف حقوق العمال وتثبيت الحد الأدنى للأجور في مستويات متدنية.

تكريس الفوارق الطبقية: ازدياد حدة التفاوت في توزيع الثروة، حيث تتركز الأرباح في أيدي قلة بينما تعاني الغالبية من تردي الخدمات وغلاء المعيشة.

ثالثاً: الأوضاع الاجتماعية كمؤشر على فشل النموذج

إن الأوضاع المزرية التي تعاني منها الجماهير الشعبية هي نتيجة مباشرة للسياسات التي تم إملاؤها من قبل المؤسسات المالية الدولية وتنفيذها من قبل النظام القائم:

تردي قطاعات التعليم والصحة والسكن: نتيجة سياسات الخوصصة والتقشف.

تفاقم البطالة وهشاشة الشغل: مع انتشار العمل غير اللائق وغير القار.

غلاء المعيشة وتراجع القدرة الشرائية: نتيجة رفع الدعم وزيادة الضرائب غير المباشرة.

تجميد الأجور والمعاشات وتقليص مناصب الشغل: في القطاعين العام والخاص.

هذه الأوضاع تتحمل فيها المؤسسات المالية الدولية مسؤولية كبيرة، لكن المسؤول الأول يبقى النظام القائم الذي يعمل جاهداً على تنفيذ شروط الإمبريالية وإرضائها، مقابل الإجهاز على مكاسب أوسع الجماهير الشعبية.

رابعا: كوبا نموذجاً مضاداً للتبعية

في مقابل هذا النموذج التابع، تبرز تجربة كوبا الاشتراكية كدليل على إمكانية تحقيق التنمية الذاتية رغم الحصار الإمبريالي. فرغم أن المؤسسات المالية الإمبريالية تفرض على كوبا حصاراً اقتصادياً وتجارياً قاسياً لأكثر من 60 عاماً، استطاعت الثورة الكوبية بناء:

نظام تعليم عمومي ذي جودة، مفتوح لعدد كبير من الطلبة من العالم.

قطاع صحي عمومي قوي، جعل من كوبا نموذجاً في التعاون الطبي الدولي (كما تجلى في إرسال الأطباء إلى إيطاليا خلال جائحة كوفيد19-).

هذه التجربة تؤكد أن الاستقلال عن المؤسسات الإمبريالية ليس مجرد شعار، بل هو خيار استراتيجي ممكن، يرتبط بتحول جذري في طبيعة الدولة والسلطة والعلاقات الاقتصادية.

خامسا: مؤتمر مراكش 2023 كتكريس للتبعية

شكل انعقاد المؤتمر السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش سنة 2023 حدثا بارزا في مسار التبعية. هذا المؤتمر لم يكن مجرد اجتماع تقني، بل كان:

تكريسا لسياسات النيوليبرالية والهيمنة الإمبريالية؛

محاولة لتجميل صورة هذه المؤسسات التي تتحمل مسؤولية سياسات التقشف في العالم؛

توريطاً إضافياً للمغرب في شبكة المديونية والارتهان المالي؛

الاحتجاجات الشعبية كتعبير عن الرفض

نظمت عدة فعاليات احتجاجية، من بينها من طرف "الجبهة الاجتماعية المغربية"، ضد عقد هذا المؤتمر، معتبرة أنه:

تكريس للتبعية الاقتصادية والسياسية؛

آلية لفرض أجندات صندوق النقد والبنك الدوليين على السياسات الاقتصادية المحلية؛

يؤدي إلى خوصصة القطاعات العمومية وتفكيك الحماية الاجتماعية؛

تكريس للفوارق الاجتماعية والنهب المنظم للثروات؛

تجسيد للهيمنة الرأسمالية التي تعمق التبعية الاقتصادية بدلاً من العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة التي تخدم مصالح الجماهير الشعبية.

خاتمة: نحو استنتاجات سياسية وطبقية

انطلاقاً من الوقائع المعاشة والمؤشرات الاقتصادية والسياسية، يمكن استخلاص ما يلي:

السياسات العمومية في المغرب محكومة بمنطق «التوازنات الماكرو-اقتصادية» (عجز الميزانية، التحكم في التضخم) على حساب «التوازنات الاجتماعية» (التعليم، الصحة، التشغيل)، مما يفاقم الفوارق الطبقية.

الاستقرار الذي تشيد به المؤسسات الدولية هو استقرار يخدم «تراكم الرأسمال»، بينما سيؤدي هذا المسار حتما إلى احتقان اجتماعي واحتجاجات (حراك جيلZ كمثال)، نتيجة تعارض مصالح الإمبريالية مع المصالح الوطنية والطبقية للشعب المغربي.

الدولة المغربية تمارس «النيوليبرالية المعولمة» التي تحرمها من سلطة القرار الوطني، لأن ذلك يتم من موقع الضعف مما جعلها «جهازاً تنفيذياً» للقرارات المتخذة من قبل المؤسسات الدولية، حيث يتم توجيه السياسات العمومية لخدمة مصالح الرأسمال العالمي والكمبرادور المحلي على حساب الطبقات الكادحة.

النظام المغربي جزء من المنظومة الإمبريالية العالمية، يعمل على تنفيذ توجيهاتها، حيث يربط مصيره بالرأسمال الإمبريالي ويستفيد من القروض والامتيازات مقابل رهن السيادة الاقتصادية للبلاد.

المؤسسات المالية الدولية ليست مؤسسات تنموية، بل هي أدوات للرأسمال العالمي لفرض الخوصصة، وتقليص النفقات الاجتماعية، وفتح السوق المحلية أمام الشركات متعددة الجنسيات.

هذه العلاقة تكرس نموذجاً تنموياً معيقاً للتطور الذاتي، وترهن الاقتصاد للديون وتواجه النضالات الشعبية، مما يستدعي الانتقال إلى مسار ديمقراطي شعبي بديل.

إن التحرر من هذه التبعية الهيكلية يستدعي تحولاً جذرياً في بنية السلطة والعلاقات الاقتصادية، يقوم على:

استعادة السيادة الوطنية على القرار الاقتصادي؛

إلغاء الديون غير العادلة التي تستنزف موارد البلاد؛

بناء قطاع عام قوي في التعليم والصحة والنقل والطاقة...؛

إعادة توزيع الثروة لمصلحة الطبقات الشعبية؛

قطع العلاقة التابعة مع المؤسسات المالية الدولية؛

التوجه نحو التكامل الإقليمي التضامني بدلا من الاندماج التابع في السوق الرأسمالية العالمية.

إن النضال من أجل هذه الأهداف هو جزء من نضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية من أجل ثورة ديمقراطية شعبية تقودها الطبقة العاملة وحلفاؤها، تقطع مع منطق التبعية والهيمنة الإمبريالية، وتفتح الطريق نحو بناء مجتمع العدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة.

السياسات العمومية في خدمة الرأسمال المحلي والامبريالي: أية تجليات؟

أبو علي بلمزيان

ليست السياسات العمومية في المغرب، كما تُسوَّق في الخطابات الرسمية أو في أدبيات المؤسسات الحكومية، مجرد أدوات تقنية محايدة تهدف إلى تحسين ظروف عيش المواطنين أو تحقيق التنمية الشاملة، بل هي في جوهرها انعكاس مباشر لطبيعة البنية الطبقية للنظام القائم، وتجسيد عملي لاختيارات سياسية واقتصادية تخدم مصالح فئات اجتماعية محددة. ومن هذا المنظور، فإن تحليل مضمون هذه السياسات يكشف بوضوح أنها لا تُصاغ وفق منطق تلبية الحاجات الإجتماعية للطبقات الشعبية، بقدر ما تُبنى وفق منطق حماية مصالح الرأسمال المحلي المتحالف مع الرأسمال الإمبريالي، في إطار اندماج تبعي في السوق الرأسمالية العالمية. إن هذا الاندماج لم يكن يوماً خياراً وطنياً مستقلاً بقدر ما كان استجابة لشروط المؤسسات المالية الدولية التي فرضت منذ ثمانينيات القرن الماضي برامج التقويم الهيكلي، فجرى تفكيك القطاعات العمومية وفتح الاقتصاد على مصراعيه أمام الرساميل الأجنبية وإعادة توجيه السياسات الاقتصادية لخدمة منطق الربح الرأسمالي بدل منطق العدالة الاجتماعية.

لقد شكلت مرحلة التقويم الهيكلي لحظة مفصلية في إعادة تشكيل دور الدولة المغربية، حيث انتقلت تدريجيا من دورها الاجتماعي النسبي إلى دور الدولة الحارسة لمصالح السوق. فبدل أن تكون الدولة أداة لتحقيق التنمية المستقلة وتوزيع الثروة، تحولت إلى جهاز لتسهيل تراكم الرأسمال عبر سياسات الخوصصة وتحرير السوق وإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية وفق حاجيات الرأسمال الكبير. ومن خلال هذه التحولات، جرى تفويت عدد كبير من المؤسسات العمومية الاستراتيجية إلى القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي، تحت مبرر تحسين النجاعة الاقتصادية، بينما كان الهدف الحقيقي هو فتح مجالات جديدة لتراكم الأرباح لفائدة فئات محدودة من البرجوازية المحلية المرتبطة بدوائر القرار الاقتصادي والسياسي. لقد أدى هذا المسار إلى تركيز الثروة في يد أقلية ضيقة، في مقابل اتساع دائرة الفقر والهشاشة داخل الطبقات الشعبية، التي وجدت نفسها تدفع ثمن هذه السياسات عبر تدهور الخدمات العمومية وارتفاع كلفة المعيشة وتفشي البطالة.

ومن أبرز تجليات خدمة السياسات العمومية لمصالح الرأسمال المحلي والامبريالي تلك الامتيازات الضريبية والمالية التي تمنحها الدولة للمستثمرين الكبار، في مقابل الضغط الضريبي المتزايد على الأجراء والطبقات الوسطى. ففي الوقت الذي تستفيد فيه الشركات الكبرى من إعفاءات ضريبية سخية ومن دعم مباشر وغير مباشر عبر صناديق الاستثمار العمومية والتحفيزات العقارية، تتحمل الفئات الشعبية العبء الأكبر من الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل القدرة الشرائية. إن هذه المفارقة ليست صدفة تقنية في تدبير المالية العمومية، بل هي اختيار سياسي واضح يعكس موازين القوى داخل المجتمع، حيث تُصاغ السياسات المالية بما يخدم مصالح الرأسمال ويضمن استمرار تراكمه، حتى وإن كان ذلك على حساب الحقوق الاجتماعية للمواطنين.

ويتجلى الطابع الطبقي للسياسات العمومية كذلك في طبيعة المشاريع الاقتصادية الكبرى التي يتم الترويج لها باعتبارها رافعة للتنمية. فهذه المشاريع، رغم ضخامتها المالية، غالبا ما تُبنى وفق منطق الاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية التي تهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات، مما يجعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات السوق الدولية ولحاجيات الرأسمال الأجنبي. ففي قطاعات مثل الفلاحة والصناعة والتعدين والطاقة، يجري توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الأكثر ربحية بالنسبة للرأسمال العالمي، حتى وإن كانت ذات أثر اجتماعي وبيئي سلبي على المجتمعات المحلية.

وفي هذا السياق برز ما سُمِّي بـ»مخطط المغرب الأخضر» باعتباره أحد أكبر المشاريع الفلاحية التي رُوِّج لها باعتبارها ثورة في المجال الزراعي، غير أن قراءة نقدية لطبيعة هذا المشروع تكشف أنه لم يكن في جوهره مشروعا لخدمة الفلاحين الصغار أو تحقيق الأمن الغذائي الوطني، بل كان مشروعا رأسماليا بامتياز هدفه إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وفق حاجيات السوق العالمية. فقد جرى توجيه الاستثمارات العمومية نحو الفلاحة التصديرية عالية الربحية مثل الأفوكادو والحوامض والطماطم الموجهة للأسواق الأوروبية، بينما ظل الفلاح الصغير، الذي يمثل الأغلبية الساحقة من سكان العالم القروي، خارج دائرة الاستفادة الحقيقية من هذه السياسات.

لقد تحول مخطط المغرب الأخضر في الواقع إلى آلية لنقل الموارد العمومية إلى كبار الملاكين الزراعيين والشركات الفلاحية الكبرى، حيث استفادت هذه الفئات من دعم مالي ضخم ومن تسهيلات عقارية ومائية هائلة، في حين تم تهميش الفلاحين الصغار الذين يعانون من ضعف الإمكانات وغياب الدعم الحقيقي. والأسوأ من ذلك أن هذا النموذج الفلاحي القائم على التصدير أدى إلى استنزاف خطير للموارد المائية، خاصة في ظل زراعة محاصيل تستهلك كميات هائلة من المياه مثل الأفوكادو والبطيخ الأحمر، بينما تعاني مناطق واسعة من العالم القروي من العطش ونقص مياه السقي.

إن نتائج هذا النموذج الرأسمالي في الفلاحة لم تتوقف عند حدود التفاوت الاجتماعي في العالم القروي، بل انعكست بشكل مباشر على الأمن الغذائي للمغاربة وعلى أسعار المواد الغذائية الأساسية. فبينما يتم تصدير ملايين الأطنان من المنتجات الفلاحية إلى الخارج لجني العملة الصعبة وتحقيق الأرباح لكبار المستثمرين، يعاني المواطن المغربي من ارتفاع مهول في أسعار الخضر والفواكه والمواد الغذائية الأساسية. لقد أصبح من المفارقات الصادمة أن تتحول بلاد فلاحية مثل المغرب إلى فضاء يعاني فيه المواطن البسيط من غلاء الطماطم والبصل والبطاطس، وهي مواد كانت إلى وقت قريب في متناول الجميع.

وفي قلب هذا النموذج الفلاحي الرأسمالي برز دور عزيز أخنوش، الذي شغل لسنوات طويلة منصب وزير الفلاحة وكان المهندس السياسي لمخطط المغرب الأخضر، قبل أن يتحول لاحقاً إلى رئيس للحكومة. لقد ارتبط اسمه بإعادة توجيه الفلاحة المغربية نحو خدمة كبار المستثمرين والشركات الكبرى، في حين ظلت معاناة الفلاحين الصغار تتفاقم سنة بعد أخرى. إن الجمع بين السلطة السياسية والنفوذ الاقتصادي داخل قطاع المحروقات والفلاحة يعكس بشكل صارخ طبيعة التحالف بين السلطة والبرجوازية الكبرى، حيث تتحول الدولة إلى أداة لخدمة مصالح نخبة اقتصادية ضيقة.

وقد تجلت آثار هذه السياسات بشكل أكثر وضوحاً مع موجة الغلاء التي عرفتها المواد الغذائية في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت أسعار اللحوم والخضر والزيوت والحبوب إلى مستويات غير مسبوقة، في وقت ظلت فيه الحكومة عاجزة عن اتخاذ إجراءات حقيقية لحماية القدرة الشرائية للمواطنين. إن هذه الأزمة ليست مجرد نتيجة ظرفية للجفاف أو لاضطرابات السوق الدولية كما تحاول الخطابات الرسمية الترويج له، بل هي نتيجة مباشرة لاختيارات اقتصادية كرست منطق التصدير والربح على حساب حاجيات السوق الوطنية وعلى حساب حق المواطنين في غذاء مُيسّر.

ولا يمكن فهم هذا التوجه دون الإشارة إلى دور الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة التي تربط المغرب بالمراكز الرأسمالية الكبرى. فهذه الاتفاقيات، التي تُقدَّم عادة تحت شعار الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات، تؤدي في الواقع إلى تعميق التبعية الاقتصادية وإضعاف القدرة الإنتاجية الوطنية. إذ تجد المقاولات المحلية الصغيرة والمتوسطة نفسها عاجزة عن منافسة الشركات متعددة الجنسيات التي تتمتع بإمكانات مالية وتكنولوجية هائلة، في حين يتحول الاقتصاد الوطني إلى سوق استهلاكية لمنتجات الرأسمال الإمبريالي. وهكذا تتكرس علاقة غير متكافئة تعيد إنتاج التبعية الاقتصادية، وتمنع تشكل قاعدة إنتاجية وطنية قادرة على تحقيق تنمية مستقلة.

من هذا المنظور، فإن جوهر المشكلة لا يكمن فقط في سوء تدبير السياسات العمومية، بل في طبيعة الاختيارات الطبقية التي تحكمها. فالدولة، في ظل النظام الرأسمالي التبعي، لا يمكن أن تكون محايدة بين مصالح الطبقات، بل تميل بحكم بنيتها إلى خدمة مصالح الفئات المهيمنة اقتصاديا. ولذلك فإن أي إصلاحات جزئية داخل نفس الإطار لن تكون كافية لتغيير جوهر هذه السياسات، لأنها ستظل محكومة بمنطق الربح الرأسمالي وبالارتباط البنيوي مع الرأسمالية العالمية.

من هذا المنطلق، فإن أزمة الغلاء وتخريب الفلاحة الوطنية ليست قدراً محتوماً، بل نتيجة مباشرة لسياسات رأسمالية تخدم أقلية غنية على حساب الأغلبية الشعبية. ولذلك فإن الحل الحقيقي لا يكمن في بعض الإجراءات الظرفية أو في دعم محدود للفلاحين، بل في إعادة بناء سياسة فلاحية وطنية ديمقراطية تقوم على دعم الفلاحين الصغار والمتوسطين، وتحقيق السيادة الغذائية، ووضع الموارد الطبيعية في خدمة المجتمع بدل تحويلها إلى مصدر للربح الخاص.

إن المعركة الحقيقية اليوم ليست فقط ضد الغلاء أو ضد سوء تدبير الحكومة، بل ضد النموذج الاقتصادي برمته الذي حول المغرب إلى فضاء لتراكم الأرباح لفائدة الرأسمال المحلي والامبريالي. ومن هنا يطرح حزب النهج الديمقراطي العمالي ضرورة بناء بديل وطني ديمقراطي شعبي يقطع مع التبعية الاقتصادية ومع هيمنة البرجوازية الكبرى على القرار السياسي، ويضع الثروة الوطنية في خدمة الطبقات الكادحة والفئات الشعبية. وحده هذا الأفق التحرري يمكن أن يحول السياسات العمومية من أدوات لتحقيق العدالة الرأسمال إلى أدوات لتحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

أثر التوجه العام للسياسات العمومية الخادمة للرأسمال على الطبقة العاملة وعموم الكادحين

محمد شويا

مقدمة: حسب الرؤية الماركسية اللينينية، فإن الدولة الرأسمالية الاحتكارية أي دول المركز الرأسمالي وأيضا الأنظمة التبعية في الدول الطرفية تستعمل السياسات العمومية لتكثيف استغلال الطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية ... الأنظمة التبعية في الدول المتخلفة وعن طريق وكلاء الاستعمار الجديد المتنفذين تنظم عملية التفقير المكثف la paupérisation intense للعمال والفلاحين وسائر الكادحين لتحقيق أقصى ما يمكن من فائض القيمة والتراكم لصالح الباطرونا المتخلفة والرأسمال العالمي ..

النظام التبعي في المغرب ومنذ الاستقلال الشكلي 1956 وهو يكرس كل سياساته العمومية لخدمة الرأسمال المالي العالمي ووكلائه المحليين من موقع الضعف اي من موقع التبعية للإمبريالية الفرنسية خصوصا ولاحقا للإمبريالية الأمريكية وفق مستجدات النظام العالمي الذي أعقب الحرب الثانية؛ فالعلاقات الاستعمارية الجديدة وضعت المغرب ومنذ ستينيات القرن الماضي في أسفل سلم القسمة العالمية للعمل، وستبقيه تحت هذا السقف إلى اليوم بالاتفاقيات غير المتوازنة وبضغوط المراكز المالية العالمية، وإغراقه في الديون واتفاقات الشراكة اللامتكافئة وشروط منظمة التجارة العالمية... فما هي آثار اختيارات وسياسات النظام التبعي على الطبقة العاملة المغربية وعموم كادحي وكادحات المغرب ؟؟

الاختيارات والسياسات العمومية للنظام التبعي ومسألة حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

يعتبر مبدأ حق تقرير المصير مبدأ مشتركا بين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 وقع عليهما المغرب سنة 1979 متحفظا على الكثير من موادهما.. كما جاء حق التقرير مصير الشعوب في الميثاق الأطلسي 1941 ثم في الميثاق الأممي 1946 ... وجاءت هذه الوثائق وهي جزء عضوي من القانون الدولي الذي فرضته موازين القوى آنذاك خلال الحرب الثانية وما بعدها، ما بين المعسكرين الشرقي الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي والغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وبين القوى الإمبريالية والصهيونية والاستعمارية في مواجهة حركات التحرر العالمي واليسار العالمي من جهة ثانية .

وإذا كانت بعض حركات التحرر العالمي قد أنجزت مهام التحرير إلى مداها، يعني التحرر من الهيمنة الإمبريالية والانعتاق الطبقي من القوى والطبقات الاجتماعية المكونة من الكمبرادور والإقطاع الجديد الذين كانوا حلفاء موضوعيين للإمبريالية تحت الاستعمار، وأصبحوا وكلاء محليين وخدام الرأسمال لاحقاً في إطار علاقات استعمارية جديدة كما حصل في تجارب الكثير من الشعوب في الصين وفيتنام ودول أوربا الشرقية وكوبا ونيكارغوا وغيرها من دول أمريكا الجنوبية، فإن الكثير من الدول أجهضت فيها عملية التحرر الوطني والانعتاق الطبقي تحت غطاء المسالة الوطنية أولا وتم إرساء أنظمة تبعية عميلة وخادمة للرأسمال العالمي الاحتكاري ...

المغرب من الدول التي أجهضت فيها حركة التحرر الوطني لصالح الامبريالية الفرنسية بالخصوص وتحالف المخزن والبورجوازية الوسيطة والإقطاع الجديد وتيار بورجوازي وطني داخل الحركة الوطنية تمثله بعض الأسر التقليدية من فاس وسلا والرباط ومراكش وتطوان، عبد الرحيم بوعبيد تخلص من برنامج لجنة القاهرة برئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي وخطب في مفاوضات Aix-les-Bains وقال « نريد استقلالا بمساعدة فرنسا.»

تمخضت المفاوضات عن استقلال شكلي في إطار علاقات استعمارية جديدة بدون سيادة كاملة على أرضنا ولا على مقدراتنا وثرواتها ولا على قرارنا السياسي الوطني ولا القرار والسيادة الشعبية، فدخلنا في مرحلة طويلة من التخلف لازالت قائمة تحت نظام تبعي كحارس لمصالح الرأسمال المالي العالمي والرأسمال الطفيلي الذي يرضى بالدرجة الدنيا في سلم القسمة العالمية للعمل، مما أدى الى سيادة وطنية منقوصة وتخلف اقتصادي واجتماعي وثقافي وواقع سياسي استبدادي.

انعكاسات الاختيارات والسياسات العمومية للنظام التبعي الخادم للرأسمال الاحتكاري العالمي والتحالف الطبقي المرتبط به على العمال والفلاحين والكادحين:

من منظور الماركسية اللينينية، لا تعتبر الدولة وسيطا محايدا بل هي أداة بيروقراطية لخدمة الرأسمال المالي العالمي وحلفائه المحليين من الكامبرادور والإقطاع الجديد والملاكين الكبار عبر السيطرة على الثروات والمقدرات الوطنية وتفقير العمال والفلاحين والكادحين والطبقة المتوسطة في مرحلة الأزمات الرأسمالية خصوصا:

+تكثيف الاستغلال أو سياسية التفقير (intensification de pauperisation) : l'exploitation ou النظام التبعي بكل مؤسساته وأجهزته يضع السياسات والتشريعات وينفذ ما يملى عليه للرفع من مؤشرات فائض القيمة وهذا يؤدي إلى مسلسل طويل من تفقير الطبقة العاملة وعموم الفلاحين والكادحين وتفقير البلد .. إن النظام التبعي يفرض سياسات تقشفية صارمة غالبا ضريبة وموازناتية تتجه لتخفيض العبء الضريبي على الرأسمال الذي غالبا لا يؤدي الضرائب فقط: 12% من المقاولات الكبرى تؤدي بسبب الفساد والريع، ومع ذلك في القانون المالي 2025 خفضت حكومة الباطرونا الضرائب على الرأسمال الاحتكاري من 30% إلى 20% ورفعتها على المقاولات الصغرى والمتوسطة من 10%الى 20% أما الفلاحون الرأسماليون المصدرون، فهم معفيون منذ 1981 والطبقة المتوسطة بها فئات تؤدي 38% على الأجور والمعاشات. ومن بين السياسات التفقيرية للعمال والعمال الزراعيين فرض مرونة سوق الشغل، وتعني مجموع الإجراءات لتسريع ملاءمة العمل والأجور وزمن العمل، مع تقلبات ومتطلبات الاقتصاد عبر تسهيل تسريحات العمال وتوقيع عقود عمل مجحفة والحركة القسرية بين التخصصات والتنقيلات التعسفية تحت غطاء التخفيف من البطالة البنيوية، كل هذا لضمان أقصى ما يمكن من الأرباح للاحتكارات الكبرى على حساب الأجور وشروط العمل..

+التفقير المتصاعد والمعمم والشامل la paupérisation accrue :

يرى كارل ماركس أن الرأسمال لا يكتف الاستغلال فقط بل يسعى إلى تصعيده وتعميمه وجعله شاملا لكل الطبقات والعاطلين والمسرحين والنساء والأطفال ولشروط حياتهم ومستوى معيشتهم ومن مظاهره اليوم في المغرب الإقصاء الاجتماعي déclassement sociale حيث يمتد الاستغلال الرأسمالي إلى بلترة حتى الطبقات المتوسطة، حيث تصبح معاناتها مركبة بتجميد الأجور وارتفاع تكاليف السكن والعلاج والتعليم والنقل والترفيه..

+ الهيمنة والسلم الاجتماعي والقمع السياسي domination sociale et politique :

يضع النظام التبعي قوانين وسياسات طبقية لفرض السلم الاجتماعي la paix sociale وإخضاع الطبقة العاملة للحد من تأثيرها وتهديدها لمصالح الرأسمال الاحتكاري والشركات المتعددة الجنسيات ومقاومتها للسياسات الاجتماعية المفروضة من المراكز المالية العالمية والتزامات منظمة التجارة العالمية في ظل الهجوم النيو ليبرالي المتوحش، ويستعمل النظام التبعي مجموعة من الأدوات لفرض سياساته التفقيرية والقمعية ومنها تمرير تشريعات وقوانين الشغل والحريات عبر مجالسه ومؤسساته الصورية؛ مثلا مرر القانون المنجمي الجديد سنة 1998 وهو قانون ضرب كل مكتسبات قانون 1958 ، كما مرر مدونة الشغل الرجعية والتراجعية 2004 التي شرعنت الهشاشة وأقحمت شركات ومؤسسات الوساطة في التشغيل وشرعنت عقود الشغل غير المتكافئة وقوضت تمثيلية العمال وأضعفتها. وانتقل مسلسل الهشاشة في الشغل إلى قوانين الوظيفة العمومية في انقلاب جذري عن قانون الوظيفة العمومية 1958 ، فرض التوظيف بالتعاقد 2015 في عهد حكومة الإسلام السياسي، كما تم تعويض المفاوضة الجماعية والاتفاقيات الجماعية بالحوار الاجتماعي عكس القانون الدولي للحقوق الشغلية الصادر عن منظمة العمل الدولية تأسست 1919 وتستعمل الدولة الطبقية القمع السياسي للطبقة العاملة عبر سن قانون تكبيلي للحق في الإضراب وإضعاف تمثيلية العمال في المقاولات والمؤسسات الصورية كمجلس المستشارين ... ومن وسائل القهر الاجتماعي والسياسي المسلط على الطبقة العاملة التحكم في الحركة النقابية المغربية واستعمالها في التعاون والعمالة الطبقية من خلال أذرعها البيروقراطية والانتهازية والمخابراتية، وهي نوع من الامتداد المخزني وتمدد الباطرونا والبورجوازية داخل النقابات العمالية والطبقة العاملة، ولا تحرس هذه البيروقراطيات النقابية فقط السلم الاجتماعي، بل تمارس التفقير السياسي على الطبقة العاملة تحت غطاء الاستقلالية ومحاصرة اليسار والمناضلين اليساريين والتقدميين والتضييق عليهم وطردهم من الأجهزة النقابية وإقصائهم في المؤتمرات .. تعتبر الانقسامية النقابية تحت غطاء التعددية وسيلة فعالة لتضليل العمال ولجم مقاومتهم للاستغلال أيضا وسيلة لإعاقة النضال والوعي العمالي وتقويضه واختزاله في النضال الاقتصادوي الضيق..

+دور الدولة الطبقية le rôle de l'état :

إن السياسات العمومية للدولة واختياراتها لا تعني أن الدولة الطبقية محايدة، بل سياساتها تستعمل لهيمنة الطبقة البورجوازية الاحتكارية ولتقوية وتوسيع مصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...

+ التعاون الطبقي وسراب الديمقراطية Collaboration de classe et leurre démocratique :

السياسات العمومية ومنها تلك التي قد تتظاهر بأنها اصلاحية ما هي إلا أدوات للتعاون الطبقي غرضها إحباط الصراع الطبقي وحجز الاستقلالية السياسية لطبقة البروليتاريا.

+الإلحاقية والإخضاع التام subordination totale :

إن التشريعات الاجتماعية في ميدان الصحة والتعليم وغيرها تتم عملية وملاءمتها مع الحاجات الملحة للبورجوازية والرأسمال الاحتكاري.

الخلاصة أن الدولة الطبقية ليس حكما محايدا، لكن هي العنصر الأساسي في الاحتكارات لكي يتجاوز النظام الرأسمالي أزماته المستمرة بتكثيف الاستغلال الرأسمالي والقمع على الطبقة العاملة ...

كلمة الجبهة المغربية بمناسبة الذكرى 50 ليوم الأرض

تخليدا للذكرى 50 ايوم الأرض الذي يصادف 30 مارس، نظمت الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تظاهرات وانشطة في مختلف المدن المغربية، كما نظمت وقفة امام البرلمان بمشاركة مجموعة العمل من اجل فلسطين قدمت في نهايتها كلمتي باسم كل من المجموعة والجبهة من طرف منسقيهما على التوالي عبد الحفيظ السريتي ومعاد الجحري، نقدم هنا الكلمة باسم الجبهة:

»

الأخوات والإخوة
الرفيقات والرفاق
أيها الحضور المناضل
ها هي جبهتنا تخرج في عشرات التظاهرات بمختلف المدن المغربية لتخليد الذكرى الخمسين ليوم الأرض الفلسطيني كما دأبنا على ذلك كل سنة لنؤكد أن الجبهة موحدة في النضال، وأن الجبهة مستمرة في النضال
وأن الجبهة صامدة ومصممة على النضال حتى إسقاط التطبيع وتحرير فلسطين وهذا هو لب شعار مجلسنا الوطني الأخير.
إننا نخلد هذا اليوم إلى جانب الحركات المناصرة للقضية الفلسطينية عبر العالم لكونه يوم تاريخي يحمل دلالات قوية ترمز إلى تشبث الشعب الفلسطيني بأرضه وإلى وحدة مكوناته في مختلف مناطق عيشه وإلى تمسكه بخيار المقاومة بمختلف أشكالها كخيار لا محيد عنه لتحقيق أهدافه في التحرير وعودة اللاجئين إلى ديارهم وبناء دولته الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني.
أيها الحضور الكريم
نحيي بهذه المناسبة صمود الشعب الفلسطيني في وجه الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والاستيطان ومحاولات التهويد بالاعتداء على المسجد الأقصى وإغلاقه وإغلاق كنيسة القيامة أيضا. وبفضل هذا الثبات المنقطع النظير أفشل الشعب الفلسطيني كل محاولات التهجير والاقتلاع ومسخ الهوية.
نحيي عاليا المقاومة الفلسطينية المسلحة التي لقنت العدو دروسا في القتال والتضحية والدفاع عن الأرض رغم هول الدمار الذي لحق بغزة العزة والذي ساهمت فيه وباركته القوى الاستعمارية الكبرى وعلى رأسها أمريكا عدوة الشعوب ومشعلة الحروب.
ونحن على يقين بأن المقاومة رغم الضربات التي تلقتها ستستفيد من دروس الملحمة التي جسدها خلال عامين من طوفان الأقصى العظيم وستعيد بناء نفسها من جديد وستنهض أقوى وأشمل وأعمق.
هذا ما تؤكده الوقائع في لبنان حيث نجحت المقاومة اللبنانية الجسورة بسرعة في امتصاص الضربات السابقة للعدو وهي الآن تقاتله بندية عالية وتكبده خسائر جسيمة في الأرواح والعتاد وتحرق بالعشرات دبابات الميركافا فخر صناعته العسكرية وتمطر سماء الكيان وخاصة مستوطنات شماله بالصواريخ والمسيرات، فكل التحايا للمقاومة اللبنانية المظفرة.
ونحيي المقاومة اليمنية الأصيلة التي انضمت من جديد للمعركة في إطار وحدة الساحات.
نجدد بكل وضوح ومبدئية تضامننا مع الشعب الإيراني في وجه العدوان الأمريكي-الصهيوني الذي شنه زعيم الفاشية الجديدة دونالد ترامب ضد هذا البلد ونعتبر أن إيران تخوض حربا عادلة دفاعا عن سيادتها الوطنية ومواردها وخيراتها.
نجدد مطالبتنا بوقف الحرب والجلاء التام للقواعد الأمريكية عن المنطقة.
المقاومة وحدها تجدي وكما نرى فالجيش الصهيوني فشل في التقدم شبرا واحدا في اتجاه نهر الليطاني والجيش الأمريكي الجبار عاجز عن احتلال شبر واحد من أرض إيران وتحقيق أهدافه من الحرب وقد وضع العدو نفسه في مأزق لا يعرف كيف الخروج منه. يصدق عليه
ما جاء في قصيدة «تقدموا» للشاعر الفلسطيني الكبير سميح القاسم، حيث يقول:

تقدموا
تقدموا
كل سماء فوقكم جهنم
وكل أرض تحتكم جهنم
تقدموا
يموت منا الطفل والشيخ
ولا يستسلم
وتسقط الأم على أبنائها القتلى
ولا تستسلم
تقدموا
تقدموا
بناقلات جندكم
وراجمات حقدكم
وهددوا
وشردوا
ويتموا
وهدموا
لن تكسروا أعماقنا
لن تهزموا أشواقنا
نحن القضاء المبرم
الخ ...

وزاد من مأزقه التظاهرات الشعبية الحاشدة في أوروبا وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث خرج حوالي 9 مليون في 3300 تظاهرة في نهاية هذا الأسبوع.
أما في بلدنا العزيز فإن النظام المخزني لا يبالي وممعن في الاصطفاف إلى جانب أمريكا والكيان الصهيوني دون قيد أو شرط.
ومن أخطر أوجه هذه التبعية العمياء مشاركته في ما يسمى بمجلس السلام العالمي وهو في الواقع مجلس حرب خرج من رحم هلوسات دونالد ترامب الفاشية.
رسالتنا إلى من يهمه الأمر هي الانسحاب من هذا الإطار المسوخ الذي يضرب في مقتل مبادئ منظمة الأمم المتحدة.
وفي محاولة يائسة منه للجم حركة الشعب المغربي ضد التطبيع والتحالف مع الكيان الصهيوني يلجأ النظام إلى القمع.
إذ لا زال رضوان القسطيط في السجن بسبب تدوينة ضد التطبيع وحكم في الأسبوع المنصرم على مغني الراب الشاب صهيب قبلي بثمان أشهر سجنا نافذا بسبب مقاطع تندد بالتطبيع. أما الفضيحة الكبرى
فهي محاكمة 13 مناضلا في ملف كارفور بسلا التي تتوالى فصولها وقد كنا صباح هذا اليوم مع جلسة أخرى من جلسات هذه المحاكمة المراطونية فقط لأن المتابعين شاركوا في وقفة احتجاجية سلمية نظمتها الجبهة يوم 25 نونبر 2023.
إنها فضيحة كبرى ووصمة عار على النظام المخزني أن يحاكم مناضلونا بتزامن مع يوم الأرض الفلسطيني.
نؤكد بالمناسبة أن الاحتجاج على كارفور هو رد نضالي على دعم هذه المؤسسة لجيش الاحتلال من خلال استثماراتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذا ترويجها لسلع الكيان الصهيوني في بلادنا.
نؤكد أيضا أن الوقفات الاحتجاجية السلمية لا تحتاج لرخصة بل هي حق أصيل للمحتجين.
في ختام هذه الكلمة نأكد من جديد على الوحدة والصمود والعمل الدؤوب مع الشعب على طريق النصر.
والسلام.

معاد الجحري
المنسق الوطني للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

اعتقالات واقتحامات في الضفة وسط إضراب شامل رفضا لقانون «إعدام الأسرى»

اقتحمت قوات الاحتلال «الإسرائيلي»، صباح اليوم الأربعاء، عدة مدن وقرى في الضفة المحتلة، شملت مدينة بيت ساحور شرق بيت لحم، وقرية أم سلمونة، وقبر خلوة، دون تسجيل اعتقالات في بعض المواقع.
وفي بيت ساحور، داهم الاحتلال منزلين تعود ملكيتهما للمواطنين فادي جورج عياد وأحمد عبد الرحمن عوض الله، وتمركز في أحياء عدة، بينما تواصلت المداهمات في مناطق أخرى.
وفي نابلس، اعتقلت قوات الاحتلال المواطن عمار بسيس (65 عامًا) بعد اقتحام مخرطته في المنطقة الشرقية، وهو يعاني من مرض السرطان.
كما نفذت قوات الاحتلال اعتقالات في قلقيلية، وبلدة كفر عبوش جنوب طولكرم، شملت الشابين علي تقي أبو عمر ومحمود العايدي، إضافة إلى اعتقال الشاب محمود نزال من مدينة قلقيلية.
تأتي هذه الاقتحامات والاعتقالات بالتزامن مع الإضراب الشامل الذي عمّ محافظات الضفة المحتلة، تلبية لدعوة القوى الوطنية والإسلامية، رفضًا لإقرار الكنيست «الإسرائيلي» قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين.
ودعت القوى أبناء الشعب الفلسطيني إلى تعزيز الحراك الشعبي والضغط العربي والدولي لإسقاط القانون، مؤكدة أن القانون الإجرامي لن يكسر إرادة الفلسطينيين أو عزيمة أسرانا، بل يزيدهم إصرارًا على مواصلة النضال من أجل حريتهم وحقوقهم المشروعة.
وكانت الهيئة العامة للكنيست قد صادقت، يوم الإثنين الماضي، على قانون إعدام الأسرى بالقراءتين الثانية والثالثة، بعد تصويت 62 عضوًا لصالحه مقابل 48 ضده، وامتناع عضو واحد عن التصويت.
وينص القانون على فرض عقوبة الإعدام على من يُدان بـ»قتل إسرائيلي ضمن عمل يُصنف إرهابيًا»، مع منع منح العفو، وتحديد مهلة تنفيذ الحكم بـ90 يومًا، مع إمكانية تأجيله بقرار من رئيس الحكومة في «ظروف خاصة».
وتواصل قوات الاحتلال يوميًا تنفيذ مداهمات واعتقالات واسعة في الضفة المحتلة، تشمل اقتحام المنازل، الاعتداء على المواطنين، تدمير الممتلكات، وسرقة الأموال والمصاغ، في ظل تصاعد التوتر المستمر.

عن الهدف الإخبارية - الضفة المحتلة

الحرب الأمريكية الصهيونية على إيران ولبنان

الذكاء الاصطناعي مع الأغبياء والذكاء الحضاري مع الحكماء

عبدالواحد ناجم

من أجل التعتيم على فضائح جزيرة إبستين وخريف البطريرك يقرر المتسلطون على مصير البشرية السطو على مصادر الطاقة ومقدرات الإيرانيين بعد حوالي نصف قرن من الحصار والعقوبات الاقتصادية والسياسية.. بخوض حرب إجرامية مدمرة، استعملت فيها آخر الوسائل المرعبة والمدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، في سبيل إسقاط النظام وتركيع الجماهير. لكن الصمود والتصدي السريع وعدم الرضوخ للتهديدات، أفشل المخططات ونحن في الشهر الثاني للعدوان، رغم أن كل الأرقام تأخذ منحا تصاعديا، لازالت المواجهة المكلفة على الطرفين مستمرة.

مأزق <الغضب الملحمي> يؤجج الحرب الإعلامية، مع التناقضات وتضارب التصريحات بين أعضاء الإدارة الأمريكية

في حوار خص به قناة الجزيرة (موجه طبعا لعينة خاصة) ماركو روبيو وزير الخارجية ورئيس المجلس القومي يوم الإثنين 3 مارس 2026 يقول أن العملية العسكرية ضد إيران سوف تستمر لعدة أسابيع وليس أشهرا...

وفي سؤال عن وضعية كوبا بعد الحرب على إيران قال روبيو: كوبا لا يجمعنا معها شيء، لكننا غير راضين عن النظام هناك، وعلى الشعب الكوبي أن يتخذ الموقف. كوبا ليست على جدول أعمالنا.

وهذا تغيير كبير في الموقف الأمريكي، بفضل الصمود الإيراني. حيث يبدو أن شبح التهديدات قد أبعد عن كوبا ودول أخرى ولو إلى حين.

وفي إحاطة وزير الحرب الأمريكي بيت هيغسيث Pete Hegseth مع قائد القوات المشتركة بالبنتاغون يوم الثلاثاء 31 مارس 2026، بتباهى بالجرائم التي ترتكبها القوات الأمريكية في حق المدنيين (أطفال ونساء ومرضى ومسنين ومسعفين ...) والبنيات التحتية والمنشآت التاريخية... ويعلن استمرار الحوار بالقنابل كنوع من الضغط لفرض الاستسلام المذل على الإيرانيين وحلفائهم، وفي سؤال عن نهاية الحرب ومضيق هرمز قال :»العمليات العسكرية سوف تنتهي خلال أسابيع فقد حققنا معظم الأهداف وعلى الدول الأخرى أن تعمل بشكل مشترك لحل وضعية هرمز».

خلافا لترامب الذي يشير إلى وجود محادثات مباشرة وغير مباشرة مع الإيرانيين وفي نفس الساعة يطلق التهديدات ويتوعد إيران بالفناء.

فكما هو معلوم قام الأرعن ترامب قبل ذلك بإضافة عشرة أيام للمهلة التي حددها قبل القيام بمغامرة القضاء على مصادر الطاقة وتدمير باقي البنيات التحتية.. وهو ما يعتبر جريمة حرب، (تنتهي المهلة الجديدة في 6 أبريل)، بعد أن كان قد حدد 48 ساعة فقط لذلك ثم حرك القوات البرية مهدّدا باحتلال الجزر الإيرانية وخاصة جزيرة فارك، إذا لم يتم فتح مضيق هرمز بالكامل لضمان حرية تدفق النفط، رغم أن إيران تقول بأن المعبر مفتوح ولم يغلق إلا أمام سفن الأعداء، وهذا أمر طبيعي في الحروب.

لكن الغطرسة الأمريكية وخاصة في الخليج غير جديدة، وتواجدها العسكري هناك أصبح تهديدا دائما لاستقرار للمنطقة حتى في نظر بعض حلفائها، (أشعلت حروبا عديدة متتالية، منها حرب الخليج لعام 1990 وما تلاها، وأفشلت العديد من أدوار الوساطة لحلول سلمية لأزمات المنطقة، والتي هي أزمات تصعرها الإمبريالية الأمريكية لإبقاء سوتها على النفط والغاز والمقدرات..، والنموذج البارز في الأزمة الأخيرة حيث لعبت سلطنة عُمان دور الوسيط لمنع حرب محتملة على إيران، واقترح وزير خارجية عُمان بدر البوسعيدي خريطة طريق لتجنب حربا كارثية على الجميع، ودعا في مقال له ما سماهم ب «أصدقاء أمريكا لقول الحقيقة»، محذراً من أن هذا «الانزلاق في الحروب يهدد أمن الخليج ومصالحه»، مؤكدا «أن الولايات المتحدة فقدت بوصلتها وسيطرتها على سياستها الخارجية بانجرارها وراء أجندة الكيان. ورغم ذلك أطلقت الحرب أثناء المفاوضات التي كان وسيطا فيها. وأنظمة الخليج أول الضحايا وقواعد أمريكا عوض أن تحميها باتت وبالا مسلطا عليها.

فاحت رائحة الخبث وعدم النزاهة في السياسة الأمريكية منذ حرب الخليج الأولى، بشن حرب مدمرة على العراق بذريعة باطلة تدعي امتلاك هذا البلد أسلحة دمار شامل، وفي مخطط العدوان الحالي على إيران، باستغلال المفاوضات غطاءً للمباغتة في حرب غاشمة، وعدم التزامها بالاتفاقيات والعهود، والانسحاب من المؤسسات التي تعمل من أجل العدالة والبيئة وحقوق الإنسان.

هذا وحذرت بعض دول الخليج من عواقب استخدام القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها لشن أي هجوم عسكري ضد إيران، فهل استجابت أم تجاهلت وتجاوزت؟. في الأصل ما وُجدت هذه الأنظمة والقواعد إلا للاستغلال الدائم والاستخدام في مثل حالة الحرب الحالية، وفضيحة إسقاط ثلاث مقاتلات حربية أميركية كانت تجوب سماء الكويت خير دليل، حسب بعض المراقبين المختصين.

فاحت رائحة الخبث وعدم النزاهة في السياسة الأميركية منذ حرب الخليج الأولى، بشن حرب مدمرة على العراق بذريعة باطلة تدعي امتلاك هذا البلد أسلحة دمار شامل، وفي مخطط العدوان الحالي على إيران، باستغلال المفاوضات غطاءً للمباغتة في حرب غاشمة، وعدم التزامها بالاتفاقيات والعهود، والانسحاب من المؤسسات التي تعمل من أجل العدالة والبيئة وحقوق الإنسان.

تحرك إقليمي ودولي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

بعد اجتماع إسلام أباد الوساطة الباكستانية وتركيا السعودية ومصر يوم السبت 28 مارس زار وزير خارجية باكستان الصين في 31/ 3/ 2026 فخرجت مبادرة الجهتين من أجل خفض التصعيد في أفق إنضاج شروط المفاوضات.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحرب على العالم

إضافة إلى تصدع حلف الشمال الأطلسي الناتو الذي يحظى بنصيب وافر من الهجمات البهلوانية لترامب بعد رفض بعض دول الحلف في حربه، وخاصة الموقف المشرف لإسبانيا. هناك العديد من الآثار الكارثية:

الصدمة الاقتصادية: ارتفاع صاروخي لأسعار المحروقات الذي انعكس على كل شيء من النقل حتى فواتير الكهرباء مرورا بجميع المنتجات الفلاحية والصناعية... وهي أقوى صدمة اقتصادية تضرب العالم بعد كوفية والحرب الروسية الانكماش والتضخم.. وهذا ينبئ بأزمات اجتماعية، بدأت تظهر بوادرها بالغرب مع الإعلان الإضراب ببعض القطاعات خاصة النقل فرنسا نموذجا.. رغم الإجراءات الوقائية المتحدة بتخصيص دعم طارئ للقطاع.

اجتماع باريس للدول السبع الموسع ضم الخبراء والمختصين إضافة إلى المسؤولين لتدارس آثار الصدمة وسبل تحاشي المضاعفات.

- أشعر تقرير خبراء صندوق النقد الدولي كل الفاعلين والمسؤولين بخطوة الوضع والآثار الوخيمة على المستقبل خاصة في ظل استمرار الحرب أو انزلاقها إلى مستوى أخطر... تصدع حلف الشمال الأطلسي الناتو.

- اجتماع طارئ بروكسل يوم 31/ 3/ 2026 لوزراء الطاقة في الاتحاد الأوروبي بعد رسالة المفوض الأوروبي التي تنظر بانعكاسات وخيمة لتطورات الحرب على قطاع الطاقة بالاتحاد

دور المحور وحلفاء إيران حالا ومستقبلا

الدور الهام للممرات المائية في المبادلات التجارية والاقتصاد الدولي أعطى لإيران مكانة إقليمية ودولية هامة أبرزتها الأزمة الحالية في مضيق هرمز وباب المندب والبحر الأحمر بدخول الحوثيين اليمنيين على الخط قد تستغلها إيران لتأخذ دورها على المستوى الجيوسياسي في المستقبل.

وحسب تصريح الرئيس بزشكيان إثر اجتماع الحكومة الإيرانية في 31 مارس 2026 فإن مصادر القرار واعون بهذا الوضع ومتابعين بخططهم الاستراتيجية وعلى رأسها إفشاء المخطط الصهيوني الأمريكي... وفي نفس السياق أوردت وكالة الأنباء تسنيم في نفس اليوم: عن مسؤول إيراني رفيع «مفاجأة وحدة الساحات بالغرفة المشتركة تأتي قريبا...». كما أعلن اسماعيل قاءاني قائد فيلق القدس الحرس الثوري عن وجود غرفة عمليات مشتركة تقود التصدي للعدوان.

أما في لبنان فالمقاومة اللبنانية التي عاشت حوالي 15 شهر من الضربات والاغتيالات خاصة بعد استشهاد قادتها والوضع الجديد في سوريا، فقد أبانت عن قدرة هائلة ومبدعة في عملية إعادة البناء والتأقلم، فكانت في الموعد إثر الهجوم الغاشم على إيران، وخلت المواجهة منذ اليوم الثالث للعدوان. وكانت مساهمتها قوية رغم التضحيات في صفوفها وداخل البيئة الحاضنة لها وعموم الشعب اللبناني (الشهداء بما فيهم الصحافيين فاطمة فتوني وغيرها، النزوح، الدمار في البيات التحتية من قناطر وطرقات والمنشآت العامة والمساكن...)

هذا ما جعل الكيان المغتصب يفقد أعصابه بعد أن كان يمني نفسه ومستوطنيه بنهاية المقاومة.

وما الحماقة التي أعلن عنها يوم 31/7/2026 «وزير الدفاع» يسرائيل غاتس إثر اجتماع لتقييم الأوضاع الأمنية بأن العمليات العسكرية البرية تهدف إلى إخلاء الجنوب اللبناني إلى حدود نهر الشيطاني من السكان والمباني لخلق منطقة عازلة، على غرار غزة!!!؟

فهل سيلتزم المفاوضات الإيرانيون بالشروط الخمسة لوقف الحرب أو إعلان الهدنة الطويلة الأمد مع ضمان عدم التكرار والتعويض وضمان عدم الاعتداء على مع تسوية تضمن كرامتهم...؟ مع الوقف الشامل للعدوان على الجميع (لبنان والعراق واليمن...) في المنطقة.

يبقى دور التضامن الأممي ضروري من أجل المواجهة الفعلية والفعالة للغطرسة الإمبريالية مع تشبيك العلاقات التنظيمية بين القوى والمنظمات المناهضة للإمبريالية والصهيونية، لأن الكل معرض لكي يكون الضحية الموالي للعدوان.

31 مارس 2026

منظمة أمانة «عموم أفريقيا اليوم» تتضامن مع الشعب الكوبي في مواجهة الحصار الظالم

إعزّاء الرفاق،

تُعلن أمانة «عموم أفريقيا اليوم»، إلى جانب جميع حركات ومنظمات الشعوب التقدمية في مختلف أنحاء أفريقيا، تضامنها الثابت والراسخ مع الشعب الكوبي البطل.

نكتب إليكم في هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ، التي تتسم بتصاعد همجية الإمبريالية الأمريكية، وبالتوازي مع ذلك تنامي مقاومة شعوب العالم المناهضة للإمبريالية. ولا نكتب فقط لتقديم كلمات المواساة، بل لإعادة التأكيد على التضامن العملي والأممية التي تبلورت عبر عقود من النضال المشترك ضد عدو واحد.

يشهد العالم، بشكل واضح لا لبس فيه، الطبيعة الحقيقية للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة. فمن الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني — التي تُنفّذ بالأسلحة والتمويل والدعم السياسي غير المشروط من واشنطن — إلى العدوان العسكري غير المبرر ضد شعب إيران. وفي الوقت نفسه، نشهد التشديد المتواصل للحصار الوحشي المفروض على كوبا.

وفي نهاية المطاف، نواجه نظامًا تخلى عن كل مظاهر الشرعية والأخلاق والإنسانية.

لقد أدركتم أنتم، الشعب الكوبي، هذه الحقيقة قبل أن يُجبر بقية العالم على الاعتراف بها. فعلى مدى ما يقرب من سبعين عامًا، أثبتم من خلال الممارسة الثورية اليومية أن عالمًا قائمًا على السيادة والكرامة والازدهار الحقيقي للأغلبية ليس حلمًا طوباويًا، بل واقعًا ممكن التحقيق. لم تلقوا علينا الدروس، بل قدمتم المثال. وقد دفعتم ثمن ذلك بتضحيات تفوق الخيال.

إن الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا ليس مجرد خنق اقتصادي، بل هو عمل حرب مستمر ضد شعب بأكمله عبر أجيال، ويُعد من أخطر الجرائم المستمرة ضد الإنسانية في العصر الحديث.

وفي الآونة الأخيرة، في 29 يناير 2026، وقعت إدارة ترامب الأمر التنفيذي رقم 14380، معلنة حالة طوارئ وطنية تتعلق بكوبا، وفرضت حصارًا نفطيًا حرم شعبكم من الوقود، مما يهدد بانهيار المستشفيات وإمدادات الغذاء وأنظمة المياه. ويُعد هذا أخطر تصعيد للحصار منذ عقود.

إن التصويت شبه الإجماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة هذا الحصار عامًا بعد عام يؤكد ما تدركه شعوب العالم: أن حق كوبا في تقرير مصيرها غير قابل للتفاوض.

وردًا على ذلك، تواصلون أنتم، رفاقنا الكوبيين، إظهار الروح الثورية الحقيقية من خلال صمودكم وابتكاركم وأسمى أشكال الكرم والأممية الاشتراكية. فحيث تنشر الولايات المتحدة الجنود وتفرض العقوبات، أرسلتم أنتم الأطباء والمعلمين.

وعندما وقف الكوبيون إلى جانب شعوب أفريقيا الجنوبية في نضالها ضد الاستعمار وأنظمة الفصل العنصري العنصرية، شهد العالم معنى التضامن الحقيقي. وفي القارة الأفريقية، لم ننسَ، ولن ننسى.

لن نقبل أن يكون ثمن حق تقرير المصير حصارًا طويلًا وغير إنساني. ونرفض أن تكون تضحياتكم ثمن اختيار مستقبلكم بأنفسكم.

نؤكد من جديد التزامنا — ليس فقط بدعم الشعب الكوبي، رفاق أفريقيا الدائمين، بل أيضا بتغيير الظروف الدولية التي تسمح بمثل هذه الحصارات.

ونعلن بشكل قاطع ما يلي:

ندين الحصار الإجرامي المفروض على كوبا، ونتعهد بتكثيف كل الجهود لإنهائه — سياسيًا ودبلوماسيًا وعلى مستوى الرأي العام الدولي.

نلتزم بتعزيز تضامننا مع الشعب الكوبي، وضمان وصول الحقيقة حول إنجازاته الثورية والجرائم المرتكبة ضده إلى أوسع جمهور ممكن عبر قارتنا والعالم.

نحيي قيادة الثورة الكوبية لصمودها في مواجهة الحصار الإمبريالي المستمر بقيادة الولايات المتحدة. ونكرّم ذكرى عمالقة الثورة — مثل فيدل كاسترو، وتشي غيفارا، وهايديه سانتاماريا وغيرهم — من خلال التزامنا بالسير على نهجهم في نضالاتنا.

نقف إلى جانب الشعب الكوبي في مواجهة أحدث موجات تشديد الخناق الإمبريالي. لستم وحدكم في هذه المواجهة. إن الاعتداء على كوبا هو اعتداء علينا جميعًا.

أيها الرفاق، نختتم بقناعة راسخة مستمدة من الممارسة الثورية التي قدمتموها للعالم. وكما قال القائد تشي غيفارا: إن العالم بحاجة إلى اثنتين وثلاث وكثير من كوبا.

لقد أصغينا عندما علّمنا فيدل أهمية النضال الفعّال — وأن واجب كل ثوري هو أن يصنع الثورة.

وفي مواقع نضالنا المختلفة عبر أفريقيا، نلتزم بتحقيق ذلك تحديدًا: بناء القوة المنظمة للعمال والفلاحين والنساء والشباب؛ وتعميق الوعي المناهض للإمبريالية لدى شعوبنا؛ وبناء الوحدة القارية والدولية في العمل.

إن ذلك قادر على كسر قيود الرأسمالية والإمبريالية — من خلال قدرتنا على العمل معًا وبناء العالم الاشتراكي الذي أثبت الشعب الكوبي أنه ممكن وضروري.

عالم من أجل الأغلبية، يبنيه الأغلبية!
عاشت الثورة الكوبية!
عاش التضامن الأممي!
الوطن أو الموت، سننتصر!
في تضامن ثوري، أمانة «عموم أفريقيا اليوم» (PAT)

التنسيق الإقليمي لأفريقيا جنوب الصحراء ضمن جمعية الشعوب الدولية

حزب النهج الديمقراطي العمالي يتضامن مع كوبا الصامدة

تعيش كوبا الشقيقة دولة وشعبا أبشع حصار ظالم، اقتصادي، طاقي، تكنولوجي وغيره منذ أزيد من 6 عقود من طرف الإمبريالية الأمريكية رأس الحربة للرأسمال الاحتكاري العالمي الفاشي.

لقد وصل الأمر حد فرض حصار نفطي تام على كوبا بقرار من الرئاسة الأمريكية في يناير 2026، أدى إلى حرمان شعبها من الطاقة ومن الوقود والكهرباء مما أصبح يهدد الحياة اليومية للشعب الكوبي بشكل خطير بحرمانه من العلاج والدواء والماء والغذاء وعناصر الحياة الأولية.

ولم تكتف بذلك، فإن قادتها يريدون خنق كوبا تماما، بل ويصرحون بالرغبة الجامحة في احتلالها وتسليم سلطتها لمافيا تابعة لتنفيذ مخطط مونرو في صيغته الأكثر فاشية.

إن هذا الحصار الذي خلف أضرارا كبيرة، هدفه كسر إرادة الشعب الكوبي وصموده وتشبثه بحقه في تقرير مصيره في نمط حياته وتنظيم مجتمعه على أسس من العدالة الاشتراكية.

وهو عقاب كذلك على ما قدمته كوبا لشعوب العالم قاطبة وخاصة في بلدان الجنوب من نموذج للقواعد التحررية والاشتراكية للعيش المشترك، وتنمية الشعوب خارج مربع العلاقات الرأسمالية المتوحشة.

وهو رغبة صريحة في قتل كل نموذج يهدف للتنمية المستقلة وعدم الخضوع لأوامر المؤسسات المالية الدولية الامبريالية والتحرر من توصياتها القاتلة للتنمية الحقيقية.

لقد شكلت كوبا نموذجا للتنمية المتحررة لصالح الشعب الكوبي، ووقفت دوما إلى جانب الشعوب في إرادة التحرر من الاستعمار والعنصرية والتخلف في فترات الحروب والأزمات. وقدمت مختلف أنواع الدعم وفي مقدمتها الإعانات الطبية والتعليمية الكبيرة للعديد من الشعوب التي خرجت من الاستعمار، كما قدمت الإعانات الطبية النوعية حتى لبعض شعوب أوروبا خلال جائحة كوفيد الأخيرة.

ورغم محدودية مساحتها ومواردها فقد برهنت على إمكانية بناء النموذج التنموي لصالح أغلبية الجماهير وليس لصالح حفنة مافيا حاكمة وتابعة ومستبدة وتعيث فسادا في البلاد.

كما وقفت دوما إلى جانب الشعوب المستعمرة والمضطهدة وحركات التحرر، وفي طليعتها مقاومة الأبارتايد بجنوب أفريقيا، ومقاومة الاستعمار الصهيوني لفلسطين.

لهذا ولغيره، الامبريالية الأمريكية تريد إتمام هيمنتها بكسر عزيمة المقاومة ونماذجها تماما وبالسيطرة على موارد الطاقة الأحفورية وجعلها سلاحا للهيمنة المطلقة في العالم.

وفي هذا الإطار يأتي كذلك العدوان على فنزويلا واختطاف رئيسها وزوجته والعدوان العسكري على إيران ولبنان والمقاومة الفلسطينية وارتكاب جريمة الجرائم (الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني).

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي، انطلاقا من بعده الأممي المنتصر لقضايا الشعوب، إذ يؤكد على موقفه المبدئي الأممي التضامني الدائم مع الشعب الكوبي ودولته ضد العدوان والحصار الامبريالي الفاشي للولايات المتحدة الأمريكية فإنه يعلن للرأي العام ما يلي:

أن المرحلة تتطلب أوسع حملة تضامن وإدانة لهذه السياسات الحربية والعدوانية الامريكية العدوة للشعوب، وحشد القوة المعنوية والسياسية الجماهيرية لمواجهة مخاطر الحروب والاستعمار المتجدد والفاشية.

إن دعم الشعب الكوبي وصموده هو دفاع عن جميع شعوب العالم وإرادتها في التحرر وحقها في تقرير مصيرها واختيار أسلوب عيشها بسلام في عالم يعلو فيه صوت الحق وليس صوت الرصاص واستعراض القوة.

يحيي قيادة الحزب الشيوعي الكوبي وتضحيات مناضلاته ومناضليه في رفع راية الماركسية اللينينية في وجه الامبريالية الامريكية ودعوة الحركة الشيوعية الأممية لإسناد الحزب الشقيق.

يدعو جميع القوى الشيوعية والتقدمية في العالم لتوحيد الجهود لبناء جبهة عالمية ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية.

عاشت مقاومة الشعوب ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية.

كل الدعم والتضامن مع كوبا الصامدة شعبا ودولة.

كل الدعم والتضامن مع إيران المناهضة للعدوان الامبريالي الصهيوني وحلفائه الرجعيين

كل الدعم والتضامن مع المقاومة الفلسطينية واللبنانية واليمنية.

كل التحية للحركة العالمية المناهضة للغطرسة الامبريالية الحربية على شعوب العالم وإرادتها في العيش بحرية وسلام.

يا عمال العالم! ويا شعوبه المضطهدة اتحدوا! ...ضد الوحش الامبريالي الأمريكي...

المكتب السياسي
الإثنين 31 مارس 2026

البطولة الوطنية المغربية: حين يصبح المال العام وقوداً لمصالح النخبة

-قراءة سياسية في فساد تسيير الأندية-

ادم روبي

كرة القدم مرآة تعكس أوجاع المجتمع:

ليست كرة القدم مجرد لعبة يلهث خلفها الملايين، بل هي مرآة تعكس تناقضات المجتمع وصراعاته الخفية. ففي المغرب، تحولت البطولة الوطنية إلى مسرح مكشوف تتداخل فيه المصالح الاقتصادية بالنفوذ، ويختلط فيه المال العام بالصفقات المشبوهة، بينما تقف الجماهير تتفرج على مسلسل نهب أنديتها التي يفترض أنها ملك لها.

ما نشهده اليوم من فضائح مالية وإدارية متتالية في أنديتنا الوطنية ليس مجرد «حالات فردية» أو «انحرافات سلوكية» لبعض المسيرين، بل هو تعبير عن أزمة بنيوية تطال سياسات تدبير الرياضة برمتها. فعندما تتحول رئاسة ناد لكرة القدم إلى منصة انطلاق نحو الثراء السّريع، وعندما تصبح صفقات اللاعبين مجرد غطاء لعمولات غير قانونية، وعندما تتراكم الديون بمليارات السنتيمات دون أن يسأل أحد، فإن السؤال لم يعد «من أخطأ؟» بل «من يتحكم في المنظومة برمتها؟».

أولاً: «اقتصاد الصفقات».. حين تصبح الأندية مجرد شركات وهمية

في كواليس البطولة الوطنية، تدار صفقات انتقال اللاعبين بطريقة تثير الكثير من التساؤلات. فما يعلن للجماهير عن مبالغ انتقال اللاعبين لا يعكس غالباً الحقيقة الكاملة، إذ تختفي تحت الطاولة عمولات ضخمة للوكلاء والوسطاء، وتُضخم الفواتير، وتُفتعل عقود وهمية تحت مسميات «حقوق الصورة» أو «منح التوقيع».

اللاّفت أن هذه الممارسات لم تعد حكراً على الأندية الكبرى، بل طالت معظم فرق البطولة. فكل ناد يتلقى دعما عمومياً يجد نفسه في دائرة الاتهام، وكأن الفساد المالي أصبح شرطاً لازماً لتسيير شؤون الكرة. هذا الواقع يعكس غياباً تاماً للرقابة الفعلية، ويدل على أن السياسات العمومية في المجال الرياضي تفتقر إلى أدنى معايير الشفافية والمحاسبة.

فالمال العام الذي تخصصه الدولة لدعم الأندية، والذي مصدره ضرائب المواطنين البسطاء، يجد طريقه في النهاية إلى جيوب مسيرين ونافذين يستغلون مواقعهم لتعزيز ثرواتهم الشخصية. إنها عملية استنزاف منظمة للمال العام باسم حب الأندية وشغف الجماهير.

ثانياً: رؤساء الأندية.. نخبة تستغل الرياضة لتعزيز نفوذها

ما يلفت الانتباه في تركيبة رؤساء الأندية المغربية هو تقاطع مساراتهم: فهم في الغالب رجال أعمال ونواب برلمانيون ومستشارون جماعيون. هذا التداخل بين الرياضة والاقتصاد والسياسة يخلق شبكة مصالح قوية تجعل من الأندية مجرد محطات في مسارات تراكمية أوسع.

قطبا الدار البيضاء في قلب العاصفة

في أحد قطبي العاصمة الاقتصادية، اهتزت أركان الفريق بعد انفجار ملف عُرف إعلامياً بملف «المناطق الجنوبية»، حيث وجد الرئيس السابق نفسه في قلب عاصفة من الاتهامات المرتبطة بالتلاعب المالي وقضايا وازنة. فالرجل الذي قاد الفريق لتحقيق عدة بطولات محلية وقارية، وقف فجأة أمام اتهامات خطيرة هزت الرأي العام، لتتوالى بعدها التحقيقات التي ما زالت مستمرة، ويعاني الفريق من تداعياتها على المستوى الرياضي والإداري.

أما في القطب الثاني، فالقصة أطول وأكثر تعقيداً. فمن رئيس سابق صدرت في حقه أحكام قبل أن يجد نفسه مطلوباً، ليتم توقيفه في مطار أوروبي بناءً على مذكرة بحث، ويظل معتقلاً لعدة أشهر قبل أن يسلم للسلطات المغربية. قضيته كشفت عن شبكة علاقات معقدة جمعت بين رئاسة النادي ومناصب نيابية وترابية، وكيف يمكن لشخص واحد أن يستغل كل هذه المواقع لتعزيز نفوذه.

وبعده، جاء رئيس آخر لم يمض وقت طويل على استقالته من رئاسة الفريق حتى وجد نفسه في دائرة التحقيق. فالرجل الذي يدير شركات كبرى في تدبير الخدمات، تبين أن ملفاته خارج الملعب أثقل من إنجازاته داخله. التحقيقات معه كشفت عن اختلالات مرتبطة بصفقات عمومية وتدبير المفوض، في قضية هزت الرأي العام وجعلت الكثيرين يتساءلون: هل كانت رئاسة النادي مجرد غطاء لمصالح أوسع؟

عندما يخلف الرئيس رئيساً في دائرة الاتهام

اللافت في هذين القطبين أن رؤساء الأندية يتعاقبون، ولكن المشاكل تبقى نفسها. فكل رئيس جديد يرث ملفات قديمة وديوناً متراكمة، لكنه سرعان ما يجد نفسه في دائرة الشبهات بدوره. وكأن رئاسة هذه الأندية أصبحت «لعنة» تطال كل من يقترب منها، أو بالأحرى «صفقة» لا يمكن أن تنتهي إلا خلف القضبان.

شمال البلاد: عندما تختفي وثائق وتظهر أموات في لائحة المنخرطين

في إحدى مدن الشمال، انفتح في الأشهر الأخيرة ملف يكشف عن حجم الكارثة التي تعيشها أنديتنا. فبعد شكاية تقدم بها المكتب الحالي ضد مسيرين سابقين، بدأت خيوط قضية معقدة تتكشف.

المعطيات التي ظهرت كانت صادمة: ديون تناهز 9 ملايير سنتيم تراكمت على الفريق خلال فترات تسيير سابقة. هذا المبلغ الضخم، الذي كان يمكن أن يوجه لتطوير النادي وبناء بنية تحتية رياضية، اختفى في فواتير مشبوهة وعقود غير واضحة.

الأكثر إثارة أن المكتب السابق حاول تمرير لائحة من 140 منخرطاً في الجمع العام للفريق، تبين لاحقاً أنها تضم أشخاصاً متوفين وآخرين مبحوث عنهم، بالإضافة إلى أشخاص أكدوا عدم علمهم بإدراج أسمائهم. هذا الكشف يثير تساؤلات عميقة حول آليات اتخاذ القرار في أنديتنا، وعن مدى استهتار بعض المسيرين بالأسس الأولية للقانون، وهم يعلمون أن لا رقيب يحاسبهم.

الأكثر خطورة هو اختفاء وثائق محاسباتية كاملة من إدارة النادي، حيث أكد المسؤول المالي السابق أن الوثائق تم تسليمها للرئيس السابق ونائبه بطلب منهما. إخفاء الوثائق هو جريمة في حد ذاتها، لكن الأهم هو ما تخفيه هذه الوثائق من تفاصيل حول أين ذهبت أموال النادي ومن المستفيد الحقيقي من هذا النهب المنظم.

اللافت أن المكتب الحالي تسلم مهامه قبل أسبوع واحد فقط من انطلاق البطولة، بتركيبة تضم ستة لاعبين فقط، ورغم ذلك تمكن من إنقاذ الفريق واستقراره، مما يعني أن ما كان يعتبر «أزمة مالية خانقة» كان في الحقيقة نتيجة سوء تدبير متعمد من المسيرين السابقين.

من وسط البلاد إلى شمالها الشرقي: سلسلة متصلة من القضايا

لم تقتصر القضايا على الدار البيضاء والشمال، بل طالت أيضاً أندية أخرى خلال السنوات الخمس الأخيرة. ففي إحدى مدن الوسط، وجد رئيس فريق محلي نفسه في دائرة الاتهام في قضية مرتبطة بتذاكر بطولة عالمية، لتنضاف قضيته إلى سلسلة طويلة من الملفات التي طالت مسيرين رياضيين.

وفي شمال شرق البلاد، لاحقت الشبهات رئيساً سابقاً لأحد الأندية في قضايا أخرى. وفي تطوان، أعيد فتح ملفات قديمة لرئيس سابق كان قد فر إلى الخارج سنوات طويلة قبل أن يعاد اعتقاله وتسليمه. وفي منطقة بني ملال، قضية رئيس سابق لاتحاد محلي شغلت الرأي العام لفترة.

هذا الانتشار الجغرافي للقضايا، وهذه التعددية في الملفات (اختلاس أموال عمومية، تلاعب في صفقات، شيكات بدون رصيد، قضايا مرتبطة بالتجارة غير المشروعة في بعض الحالات)، تؤكد أن الأزمة ليست محلية ولا ظرفية، بل هي بنيوية تطال منظومة تدبير الرياضة برمتها.

الخيط المشترك بين كل هذه القضايا

ما يجمع بين كل هذه القضايا هو نمط متكرر من استغلال المواقع الرياضية. فالمسيرون الرياضيون لا يأتون إلى الأندية بدافع حب الكرة فقط، بل لأن رئاسة النادي تمنحهم نفوذاً اجتماعياً وشعبية جماهيرية يمكن استثمارها في معارك انتخابية مقبلة، كما تتيح لهم شبكة علاقات واسعة تسهل صفقاتهم التجارية والعقارية، وتفتح لهم أبواب الصفقات العمومية والمشاريع الكبرى.

إنها دائرة متكاملة: المال يشتري النفوذ، والنفوذ يجلب المزيد من المال، والرياضة تبقى مجرد ضحية في هذه المعادلة.

ثالثاً: الألتراس.. صوت الجماهير في مواجهة الصمت الرسمي

في مقابل هذا الواقع المرير، يبرز صوت الألتراس في مدرجات البطولة الوطنية كقوة احتجاجية حقيقية لا يمكن تجاهلها. هؤلاء الشباب المنظمون في رابطات مشجعين، لم يعودوا مجرد متفرجين يهتفون لأنديتهم، بل تحولوا إلى رقابة شعبية تفضح فساد المسيرين وتكشف تلاعباتهم.

مدرجات تتحدث بلغة الشارع

شعارات «في بلادي ظلموني» و»قلب حزين» و»هادي بلاد الحكرة» التي تتردد في مدرجات مركب محمد الخامس وملاعب أخرى، ليست مجرد أغاني رياضية عابرة. إنها صرخة جيل كامل يشعر بأنه مهمش ومقصي، يرى أمواله تذهب لجيوب مسيرين لا يهمهم سوى مصالحهم الخاصة، بينما يعاني هو من البطالة وغلاء المعيشة وانعدام الأفق.

الألتراس استطاعوا أن يترجموا هذا الإحساس الجماعي إلى أشكال نضالية متنوعة: تنظيم وقفات احتجاجية، مقاطعة المباريات، فضح المسيرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وإنتاج أغاني ذات مضامين اجتماعية وسياسية قوية.

مقاطعة المباريات.. رسالة قوية لا تخطئها العين

في مشاهد دالة، لجأت جماهير عدة أندية إلى مقاطعة المباريات كوسيلة ضغط قصوى على المسيرين. المدرجات الفارغة كانت أبلغ رسالة للرأي العام بأن الجماهير لم تعد تقبل بالاستمرار في سياسات التدبير الكارثية. هذه المقاطعة تعكس وعياً متزايداً بأن الحضور في المدرجات دون محاسبة أصبح شكلاً من أشكال التواطؤ مع الفساد.

اللافت أن الألتراس لم تعد تكتفي بمطالبة المسيرين بالاستقالة، بل أصبحت تطالب بتغيير جذري في سياسات تدبير الرياضة، وبإخضاع الأندية للمراقبة الجماهيرية الفعلية. هذا التطور في الوعي يعكس نضجاً سياسياً لدى هذه الفئة الشبابية، وإدراكاً عميقاً بأن مشاكل أنديتهم ليست منفصلة عن المشاكل العامة التي يعاني منها المجتمع.

رابعاً: دعم الدولة.. لمن يذهب حقاً؟

تخصص الدولة ميزانيات مهمة لدعم الأندية الوطنية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بحدة: أين تذهب هذه الأموال؟ الأندية الكبرى، التي تستفيد من أكبر قدر من الدعم، هي نفسها الأكثر معاناة من الديون والمشاكل المالية. هذا التناقض الصارخ لا يمكن تفسيره إلا بوجود ثغرات كبيرة في آليات الصرف والمراقبة.

فبدل أن توجه أموال الدعم لتطوير البنية التحتية، وتكوين اللاعبين، وتحسين ظروف العمل داخل الأندية، غالباً ما تتبخر في صفقات مشبوهة، وعمولات غير قانونية، وفواتير مضخمة. وفي النهاية، تتحمل الخزينة العامة (أي الشعب) تكلفة هذه الديون المتراكمة، بينما يخرج المسيرون من الباب الخلفي بجيوب مليئة.

حالة نادي الشمال نموذج صارخ: 9 ملايير سنتيم ديون تعني أن هذا المبلغ تم استنزافه من المال العام عبر سنوات من غياب الرقابة. وهذا المبلغ كان يمكن أن يوجه لبناء ملاعب للقرب في الأحياء الشعبية، ودعم الفئات الشابة، وتحسين البنية التحتية الرياضية بالمدينة.

خامساً: مونديال 2030.. أي بطولة سنقدمها للعالم؟

مع اقتراب موعد كأس العالم 2030، الذي سينظم بالمغرب إلى جانب إسبانيا والبرتغال، يبرز سؤال جوهري: أي بطولة وطنية نريد أن نظهر بها أمام العالم؟ هل نريد بطولة تعاني من فساد التسيير وتراكم الديون وضعف البنية التحتية، أم بطولة قوية تنافسية تليق بالحدث العالمي؟

الاستعدادات للمونديال يجب أن تكون فرصة لإصلاح المنظومة الرياضية برمتها، وليس مجرد مشروع لتعزيز صورة بلادنا دولياً. المطلوب اليوم هو سياسات عمومية جديدة تجعل من الشفافية والمحاسبة أساساً لتدبير الأندية، وتقطع مع منطق استغلال المال العام لخدمة مصالح خاصة.

لكن الإصلاح الرياضي لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح أوسع لسياسات تدبير المال العام. فلا يمكن الحديث عن تحسين مستوى البطولة دون الحديث عن محاربة الفساد الإداري والمالي، ولا يمكن تحقيق التنمية الرياضية دون إشراك الجماهير في صنع القرار.

المدرجات تقول كلمتها

تبقى قضية تسيير الأندية الوطنية جزءاً من معركة أوسع لاستعادة المال العام المسلوب. فالأندية الرياضية، خاصة تلك التي تتلقى دعماً عمومياً، ليست ملكاً لرؤسائها أو لمجالس إدارتها، بل هي ملك للجماهير التي تساندها وتدفع ثمناً غالياً لتذاكر المباريات ومنتجات الفريق.

صوت الألتراس في المدرجات، بكل ما يحمله من رسائل احتجاجية، يذكرنا بأن الجماهير هي صاحبة الحق الحقيقي، وأنها ترفض أن تكون مجرد متفرجة على صفقات تبرم على حسابها. والرهان اليوم هو على سياسات رياضية جديدة ديمقراطية، تجعل من البطولة الوطنية قاطرة للتنمية الرياضية والشبابية، وتقطع مع كل أشكال استغلال المال العام والمصالح الضيقة.

قضية نادي الشمال، التي ما تزال التحقيقات فيها مستمرة، تمثل اختباراً حقيقياً لمدى جدية محاربة الفساد الرياضي. فإن تمت المحاكمات بجدية وأعيدت الأموال المنهوبة، فذلك سيشكل سابقة إيجابية. وإن تم التغطية على الملف أو التضحية ببعض الصغار لحماية كبار الناهبين، فذلك سيكون دليلاً إضافياً على أن الفساد ليس استثناءً، بل هو قاعدة في تدبير الشأن الرياضي.

فكرة نظيفة هي جزء من مجتمع عادل، وبطولة وطنية قوية هي جزء من نضال شعبي أوسع من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. والمدرجات المغربية، بصوتها الصادح ورسائلها الواضحة، تذكرنا كل يوم بأن الطريق نحو الإصلاح يمر عبر إرادة الجماهير وإصرارها على استعادة حقها في رياضة نظيفة وأندية شعبية حقيقية.

«تحت الخوذة» - (5)

ناصر احساين

30 يونيو 2024 – إرهاق

الجسد بدأ يشتكي. ظهري يؤلمني أكثر من قبل. الطبيب قال لي:»خاصك ترتاح شوية.» ابتسمتُ. الراحة كلمة جميلة، لكنها مكلفة.

أحيانًا أفكر في سنوات الجامعة، في الكتب التي قرأتها، في النقاشات الفكرية الطويلة. كيف انتهى بي الأمر أحسب عدد أكياس الإسمنت بدل عدد الصفحات؟ ثم أوبّخ نفسي.ليست المشكلة في العمل اليدوي. المشكلة في بلد يجعل الشهادة حلمًا بلا جسر.

18 شتنبر 2024 – مبادرة

قررنا، أنا وبعض العمال، تأسيس إطار نقابي صغير داخل الورش التي نشتغل بها. ليس حزبًا هذه المرة، بل تنظيمًا بسيطا يهتم بالعقود والتأمين والحوادث. لم يكن الأمر سهلا. البعض خاف، البعض سخر.لكن خمسة بدأوا. ثم صاروا عشرة. تعلمت شيئا مهمًا:التغيير لا يحتاج دائمًا إلى منصة وخطاب. أحيانًا يحتاج إلى دفتر، وقلم، وإصرار.

9 دجنبر 2024 – مواجهة جديدة

حاول أحد المقاولين طرد عامل لأنه طالب بعقد مكتوب. تدخلنا. تكلمنا بهدوء، لكن بثبات. لم نرفع أصواتنا، ولم نكسر شيئًا. في النهاية، تراجع. لم يكن انتصارًا بطوليًا. لكنه كان مختلفًا.لم أكن وحدي هذه المرة. حين عدت إلى البيت، شعرت بشيء يشبه السلام.

1 يناير 2025 – تأمل

خمسة عشر عامًا منذ غادرتُ الدوار لأول مرة. لو عاد بي الزمن، هل كنت سأختار الطريق نفسه؟ لا أعلم. لكنني أعلم شيئًا واحدًا:لم أعد أبحث عن حياة بلا تعب.أبحث عن تعب له معنى. اليوم، لم أعدْ غاضبًا كما كنت.صرت أكثر هدوءًا... وأكثر عمقًا. أدركتُ أن النضال ليس صراخًا دائمًا، ولا تحديًا مستمرًا.هو نفس طويل.

22 أبريل 2025 – رسالة إلى نفسي

كتبتُ اليوم على ورقة صغيرة ووضعتها داخل خوذتي: «تذكر من أين أتيت.» من بيت طيني. من حذاء مثقوب.من أب خائف على دراسة ابنه.من أم كانت تخبئ الحجارة الساخنة في بطانيتنا. كلما شعرت بالتعب أو الشك، سأقرأ هذه الجملة.

10 غشت 2025 – على السقالة

كنتُ اليوم في طابق مرتفع، والريح قوية. نظرتُ إلى الأسفل. الناس يمشون صغارًا جدًا، والسيارات كأنها لعب. فكرتُ: الحياة تشبه هذه السقالة. تحتاج توازنا. نظرة إلى الأعلى... لكن قدمين ثابتتين. لم أعد أخاف السقوط كما في السابق.تعلمت أن الخطر الحقيقي ليس في العلو، بل في أن تعيش بلا موقف.

3 يناير 2026 – ما الذي تغيّر؟

لم أصبح مشهورًا.لم أترشح لمنصب.لم أكتب كتابًا. لكن في كل ورش أعمل به الآن، يسأل العمال أولًا عن شروط السلامة. وفي كل اجتماع صغير، هناك من يجرؤ على الكلام. ربما لن يتغير البلد بين ليلة وضحاها. لكنني تغيرت أنا. وهذا كان أصعب.

27 فبراير 2026 –

اليوم أكتب هذه السطور ويدي متشققة من البرد. الغرفة نفسها تقريبًا، لكنها لم تعد تضيق عليّ كما كانت. أنا .عامل بناء.خريج جامعة.ابن البادية. لم أنتصر على العالم، لكنني لم أسمح له أن يهزمني. وغدًا، حين أستيقظ قبل الفجر،سأضع خوذتي،وأخرج... ليس فقط لأبحث عن لقمة العيش،بل لأواصل بناء شيء لا يُرى،شيء اسمه:الكرامة.

(يتبع)

بئس المتشاعرُ !

[ترى معاجم اللغويين العرب، القدامى أن الشاعر غيرُ الشويعر،و أن هذا يسمو على الشعرور، الذي يفوق المتشاعر، يقول أبو الطيب:

«أرى المتشاعرين غرّوا بذمي
و من ذا يحمد الداء العضالا «

و بدهيٌّ أنه اختار الصيغة الصرفية (متفاعل) لأنها تجرد صاحبها (الموصوف بها) من الحَمولات الدلالية الخصبة، الموجبة، ذاهبة إلى أن «المتشاعر» بالادعاء ينضح، وبالافتراء يرشح . فهو يزعم ظاهرا ما ليس فيه.

«أجزني إذا أنشدت شعرا فإنما
بشعري أتاك المادحون مرددا
ودع كل صوت غير صوتي فإنني
أنا الطائر المحكي والآخر الصدى «

نورالدين موعابيد

وإذا كانت الأنسجة الصوتية -الدلاليةphono sémantiques-، هي قشدة النقد الأدبيّ العباسيّ، التي أطّرت ما سُمي «عمود الشعر « السباعيّ وأثرته، فإن هذه السطور ستعف عند مغنم ذروة ما أثاره ذلك «العمود»من جدل حارّ، وحاد في آن، محاولة وضع شخصية «المتشاعر» تحت المجهر. لعل أخطر ما تحتمَي به هذه الشخصية، و تتوارى خلفه هو الاعتزال أو الانسحاب من حومة الصراع الطبقيّ العميق ذي الأبعاد السوسيوتاريخية، الثقافية، بدعوى «الاستقلالية»، هذه الدعوى التي ليست في حقيقتها سوى ملاذ هروبيّ، انهزاميّ سالب مصدرُه تضخم الذات وتورّمها، بل نرجسيَتها ومن ثمة فهي مرضية تتوهم أنها تؤمّن انتفاعيتها الضيقة، وليتها تكتفي بذلك،إذ الأغلب أنها تصطف ضد القضايا الإنسانية المصيرية، فتتحول حينذاك إلى طبل ومزمار يهلّلان للواقع الموبوء ويكبّران، بل إنهما يرتكنان إلى التبرير و يتكئان على الإيهام !!.و لا ينبي المتشاعر «يبدع « ! في التقبُّل بدل التساؤل الناقد، وفيّ «للاعتقاد، عوض الانتقاد» فهو خاسئ حسير، كسيح، ناسخ ماسخ يعيد إنتاج جوانية سقيمة، تلفظها رهافة الأذن، و تمجها الذائقة الجمالية الراقية دالا ومدلولا. ولربما كان مفتاح تجاوز انشطار الثنائية: الذات/الموضوع

هو مفهوم «الذات الموضوعية» الذي اقترحه أحد قراء الشاعر والروائيّ عبد اللطيف اللعبيّ ،لأنه لا يعدم الكفاية المنهجية المنصفة البات والمتلقي معا، هذا هو الإجراء السليم، والاختيار القويم، حتى يحقق سبب تسميته شاعرا (يشعر بما لا يشعر به غيره)، والأنكى أن يتواتر مزاج المتشاعر، ويسوء تقديره المواقف (بفتح الفاء) فينقلب على عقبيه، نحو ما فعل الشاعر السياب في «كنت شيوعيا»، لا سامحته جماهير الشعب العراقيّ،المسحوقة بعامة، ولا سامحه الحزب الشيوعيٌ بخاصة..! أما الشاعر محمود درويش فيقول عن المغني:

«وكان المغني يغني
ويستجوبونه:
لماذا تغني؟
يرد عليهم:
لأني أغني
وقد فتشوا صدره
فلم يجدوا غير قلبه
وقد فتشوا قلبه
فلم يجدوا غير شعبه
وقد فتشوا صوته
فلم يجدوا غير حزنه
وقد فتشوا حزنه
فلم يجدوا غير سجنه
وقد فتشوا سجنه
فلم يجدوا غيرهم في القيود..»

إنه لتماه مدهش، ممتعٌ عجيبٌ يعيه الشاعرُ وشعبُه في سمفونية مؤنسة تَشفي النفس وتذهب سقمها، من بؤرها الأساس:الكرامة ،الحرية،العدالة الاجتماعية، وحسبها تلك البؤر. وحتى إن «نام»ذلك المغني وحيدا،فإنه لا يلبث أن»تصعد منه الظلال» التي تربي الأمل و تناضل في سبيل تفعيل إنسانية الإنسان،مهما كانت التضحيات، حتى تجبر العثرات.

محمد هاكشك:

عرف المغرب عدة «إصلاحات» في قطاعات التعليم والصحة والتشغيل لكن نتائجها كانت ضعيفة إن لم نقل كارثية، ولم تستطع الاستجابة للحاجيات الملحة للمواطنين والمواطنات

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه للسياسات العمومية وانعكاساتها على اوضاع الطبقة العاملة وعموم الكادحين هو الرفيق محمد هاكش المهندس الفلاحي، والمناضل النقابي، كاتب عام سابق للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للمركزية النقابية (إ م ش)...

تقديم

> ترتهن مالية الدولة المخزنية بشكل أصبح هيكليا على الاستدانة، ما أثر ذلك على السياسات العمومية المخزنية ؟

< بداية أشد بحرارة على أيادي الرفيقات والرفاق الساهرين/ات على اصدار جريدة النهج الديمقراطي العمال بشكل منظم ومنتظم . إنه عمل نضالي إعلامي متميز، مع الشكر على الاستضافة.

اسمحوا لي قبل أن اتفاعل بشكل مباشر مع الأسئلة المطروحة علي في موضوع السياسات العمومية أود التعريف بمكونات وعناصر هذه الأخيرة .

إن السياسات العمومية تشكل السياسة التي تتبناها الدولة لمعالجة مشاكل المجتمع والاستجابة لمطالب وحاجات الشعب. انها اختيارات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية تترجم لقرارات وإجراءات ومشاريع وبرامج وتشريعات تصبو لتحقيق الرفاهية والعيش الكريم للمواطنين والمواطنات

ولمقاربة هذه السياسات يجب تحليل مكوناتها المترابطة وتشجيص أسبابها وآثارها وتحويلها لبرامج ومشاريع قابلة للتنفيذ. ومن هذه المشاكل يمكن أن نذكر البطالة والتعليم والصحة والبنايات التحتية .....الخ. كما تتطلب تحديد الأهداف والنتائج التي ترغب الدولة في تحقيقها. ولصياغة هذه السياسات وتحويلها تتوزع المسؤوليات بشكل ديمقراطي على الحكومة والبرلمان والجماعات الترابية والاحزاب والنقابات عبر القوانين والتشريعات والضرائب والتحفيز ات الاقتصادية والدعم المالي والخدمات العمومية. وتبقى السياسات العمومية في حاجة إلى الموارد المالية والموارد البشرية والموارد التقنية والمؤسسات. بعد ذلك تأتي مرحلة التنفيذ والتطبيق في الميدان والتي يتم تتبعها وتقديمها والوقوف على نسبة التحقيق ومكان الاختلالات وكيفية تصحيحها.

هذا طبعا على المستوى النظري ولننتقل لاسئلة الجريدة لنتفحص واقع السياسات العمومية بالمغرب

وجوابا على السؤال الأول، فعلا تتأثر السياسات العمومية بالمغرب بشكل كبير بالمديونية او الاستدانة وتحت رحمة الدائنين وشروطهم وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد . وفي هذا الإطار يعيش المغرب منذ الستينات إلى اليوم التبعية المالية والارتهان بالديوانية حيث تزايد نسبتها سنة بد سنة وتلجأ الدولة باستمرار للتمويل الخارجي مما يتطلب بشكل متتالي تخصيص جزء مهم من الميزانية لخدمة الدين وهكذا تدخل الدولة في دوامة غير متناهية وهذه الدوامة هو الفخ الذي تنصبه المؤسسات المالية لتبقى الدولة التابعة للرأسمال العالمي تحت هيمنتها وتبقى شعوب هذه الدولة تحت رحمة توجيهاتها وفرض برامج تهدف إلى ضمان استرجاع ديونها عبر تقليص النفقات العمومية وتحرير القطاعات الاقتصادية بخوصصتها وتحرير الأسعار كما تم في قطاع الطاقة ووضع مستقبل الشعوب في يد اللوبيات الفاسدة وناهبي المال العام وكبار المستثمرين والشركات المتعددة الاستيطان ولا شك أن النتائج الوخيمة والاليمة للتقويم الهكلي الذي تم فرضه في الثمانينات من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما زال عالقا في اذهان المغاربة ومازال الشعب المغربي وخاصة عماله وكادحيه يعاني منها اجتماعيا واقتصاديا سواء في مجال التعليم او الصحة او التشغيل. لقد تم وفق توجيهات هذا التقويم تقليص الدور الاجتماعي للدولة والموارد المتاحة للسياسة الاجتماعية إلى أدنى حد كما تم وضع مستقبل الشعب بين يدي لوبيا القطاع الخاص لتصبح السياسةالمالية للدولة موجهة اساسا لارضاء الدائنين والمؤسسات المالية.

هكذا تبقى الاستدانة او المديونية آلية اساسية في يد الراسمال ومؤسساته للتحكم في السياسة الاقتصادية للدولة ونزع السيادة من يدها واخضاع الطبقة العاملة و عموم الكادحين لإرادتها.

كما أن الأستدانة او المديونية عنصر بنيوي يؤثر في الاستقلالية الاقتصادية ويجهز على الإنفاق الاجتماعي ويضعف دور الدولة في الاقتصاد الوطني وفي أولويات السياسات العمومية.

> انطلاقة من اعتبار أن الدولة المخزنية دولة طبقية تمثل مصالح الكتلة الطبقية السائدة تعتبر السياسات العمومية احد أدوات خدمة الدولة لهذه الكتلة، ما مظاهر ذلك في السياسات العمومية؟

< طبيعة الدولة الطبقية، كما يدل عليها اسمها، تخدم مصالح طبقة معينة على حساب طبقة او فئات أخرى من المجتمع. وبالنسبة للدولة المغربية يأتي مفهوم «المخزن» للكشف عن الطبقة التي تخدمها الدولة وهي بالأساس من مكونات وعناصر المخزن المتمثلة في ذوي السلطة والجاه من أعيان وكبار المستثمرين ولوبيات الاحتكار والملاكين الكبار للأراضي الفلاحية والمستحوذين على العقار والكمبرادور. إن الدولة المخزنية تحاول دائما اخفاء وجهها الحقيقي بخطاب العدالة والمساواة واستعمال مفهوم الدولة الاجتماعية لاضعاف الوعي الطبقي، لاكن القوانين والتشريعات الصادرة عنها تصب في مصلحة المكونات الطبقية المخزنية.

فبعد افشال حركة 20 فبراير ، باستخدام الإسلام السياسي، الذي امتص غضب الجماهير الشعبية بتبني شعارات الحركة ، سارع المخزن إلى تنحيتها بعد أن ادت مهمتها ونصب حكومة واضحة المعالم طبقيا برأسة ثاني اغنياء البلاد والتي وجهت السياسات العمومية بشكل واضح وصريح لخدمة المكونات المخزنية فأضحى الاغتناء الفاحش وتضارب المصالح والاستحواذ على الأموال العمومية السمة الأساسية للحكومة . لقد تعددت مظاهر السياسات العمومية التي مارستها واصبحت حديثا يوميا للراي العام وفي مواقع التواصل الاجتماعي. ومن هذه المظاهر يمكن الوقوف على استغلال تحرير قطاع الطاقة في عهد الحكومية «الاسلامية» لينتقل الربح من 600 درهم إلى 2200 درهم للطن حسب المختصين في المجال وتصاعدت الأرباح غير المشروعة لشركات توزيع المحروقات الكبرى من 17 مليار درهم إلى رقم كبير جدا على عينك يا مجلس المنافسة . كما كان زواج السلطة بالمال من مظاهر السياسات العمومية المتبعة حيث سال مداد كثير حول استغلال رئيس الحكومة منصبه لتظفر شركتيه افريقيا كاز وغرين اوف افريقيا بصفقة انشاء محطة تحلية ماء البحر بالدار البيضاء (حوالي 15-16 درهم) أضف إلى هذا ما تناقلته الاخبار حول استغلال النفقات العمومية في مجموعة من القطاعات وابرزها قطاع الأدوية. ونحن نتحدث عن هذه المظاهر الفاضحة التي تطبع السياسات العمومية لايمكن أن ننسى فضيحة ما سمي صحفيا وشعبيا ب»الفراقشية» حيث راكم مجموعة من المقربين ملايين الدراهم من الأموال العمومية (اعفاءات ضريبية وجمركية وتغطية الضريبةعن القيمة المضافة) لتحفيزهم على استيراد الأغنام واللحوم وكانت النتيجة عكس ما تم الترويج له رسميا حيث اشتعلت اسعار اضاحي العيد في حينه وتصاعدت اسعار اللحوم بشكل صاروخي والى اليوم. . وأخيرا لابد من ذكر القرار الحكومي القاضي بخفض الضريبة عن الشركات الكبرى التي تحقق ارباحا تزيد من مليون درهم من 31% إلى 20% بينما رفعت هذه الضريبة من 20 إلى 20% على الشركات الصغرى والمتوسطة. هذا فيض من غيض وجزء يسير من الإجراءات التي طبعت اداء الحكومة في إطار الدولة الطبقية لخدمة طبقتها ورعاية مكوناتها . هكذا نلاحظ ان الموارد العمومية تذهب في معظمها لسداد الفوائد واعادة تمويل الدين وملئ جيوب عناصر الطبقة السائدة بدل التعليم والصحة والتشغيل.

> طبقت في المغرب على مدى الاستقلال الشكلي مجموعة من البرامج والمشاريع التي تنسخ احداها الأخرى او تعتبر نسخة مكررة منها ولنا أمثلة في التعليم والصحة وبطالة الشباب وغيرها، ما تصوركم لمخرجات هذه البرامج في ضوء الأوضاع التي تعرفها هذه القطاعات؟

< تعتبر هذه القطاعات الثلاثة من الاعمدة الأساسية للفعل الاجتماعي للدولة . تتبع مساراتها وتوالي برامجها والوقوف على اوضاعها يسمح لنا بالحكم على طبيعة الدولة وإلى اي مدى تهتم بالجانب الاجتماعي . انها مؤشر لتقييم السياسات العمومية .

لقد عرف المغرب عدة «إصلاحات» في قطاعات التعليم والصحة والتشغيل لكن نتائجها كانت ضعيفة إن لم نقول كارثية، ولم تستطع الاستجابة للحاجيات الملحة للمواطنين والمواطنات.

فبالنسبة للتعليم نسجل اخفاق الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999) وفشل البرامج الاستعجال بين 2009 و2012 لتأتي لاحقا ما سمي بالرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015 -2030) قبل ان تظهر مؤخرا خارطة الطريق التي تتضمن تجربة مدارس الريادة التي أظهر محدوديتها. رغم كل هذه المحاولات وهذه البرامج لايزال التعليم في بلادنامختلا والمدرسة العمومية تتلاشى والترتيب العالمي يتقهقر نتيجة مجموعة من الاختلالات كالهدر المدرسي والاكتضاض وضعف التأطير وغياب الجودة. إن هذه الإصلاحات المزعومة تفتقد الاستمرارية والتراكم وتحكمها سياسات عمومية سطحية تهدر ملايين الدراهم من المال العام ولا تفلح في معالجة عمق المشكل الذي يعيشه التعليم ببلادنا

اما بالنسبة للصحة فإنه قطاع هش بنيويا وغير عادل مجاليا يعيش نقص حاد في الأطر الطبية والأجهزة والبنايات واللوجستيك عامة كما تظل الاسر هي العمود الفقري في تحمل

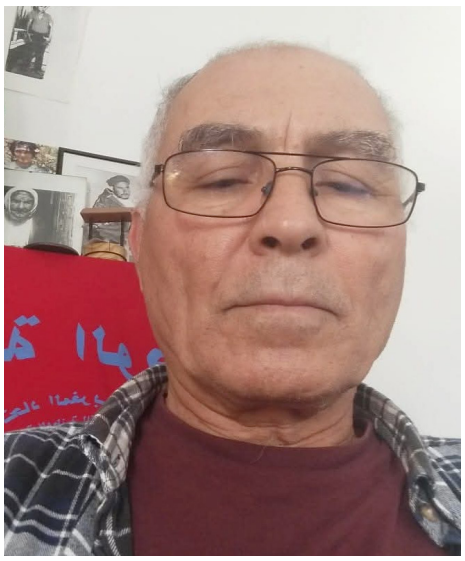

تكاليف العلاج. ان هذا الوضع بقي على حاله منذ إطلاق التأمين الإجباري عن المرض سنة 2005 مرورا باقرار المساعدة الطبية للمعوزين 2012 (راميد) ومحاولة إصلاحات تدبير القطاع واعادة هيكلته من 2011 إلى 2019 وصولا إلى القانون الإطار 09-21 الذي بشر المواطنين والمواطنات بتعميم التغطية الاجتماعية ومنها الصحية بحلول 2025 مع كل الوعود المصاحبة من أحداث مجموعات صحية ترابية وإصلاح المستشفيات العمومية وتحسين وضعية الموارد البشرية وطبعا،وهذا هو مربط الفرس، تحفيز الاستثمار الخاص الذي حقق انجازا عظيما مما يعني وضع صحة وحياة ومدخرات المواطنين والمواطنات بين ايادي المستثمرين .

ان منطق هذه الاصلاحات يبقى فوقي ويتم بقرارات مركزية بعيدا عن المعنيين من مهنيين ونقابات واحزاب ومجتمع مدني..

اما فيما يخص بطالة الشباب فالوضع لا يختلف عن أوضاع القطاعين السابقين حيث تظل نسبة البطالة جد مرتفعة ليبقى الحلم الأكبر لدى شبابنا هي مغادرة الوطن والمغامرة بحياتهم من أجل حياة افضل ولا فرق بين بين هجرة شباب السواعد وشباب الشواهد. وبنفس المنطق الذي تعالج به أوضاع التعليم والصحة اعتمدت السياسات العمومية عدة برامج متتالية لاكنها كانت تدابير جزئية ولم تقدم اي نتيجة ملموسة على ارض الواقع. وفي هذا الصدد نذكر برنامج مرحلة الادناج الاولي (2006-2015) الذي أطلقت الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات والذي تضمن برناج إدماج وبرنامج تأهيل وبرنامج مقاولتي ثم مرحلة برنامج دعم المبادرة والمقاولات (2015-2020) ليأتي اخيرا مشروع الجيل الجديد (2020 إلى اليوم) والذي يضم برنامج اوراش وبرنامج فرصة وبرنامج انطلاقة

وبالنظر لزخم كل هذه البرامج المترابطة داخل المؤسسات العمومية سواء في التعليم او الصحة او تشغيل الشباب والأموال الضخمة التي صرفت من اجلها نتساؤل بقوة لماذا بقي وضع الشباب مزريا ولماذا تدهور وضع التعليم ولماذا يعاني الشعب في مجال الصحة.

الجواب يبقى سياسيا وتغيير الأوضاع منوط بالفئات الشعبية الأكثر بؤسا وفقرا وهشاشة وعلى رأسها الطبقة العاملة .

قيدٌ لا ينكسر ومشنقة تنتظر، حكاية أبطالنا في مواجهة الموت

بقلم سهيل العلي (*)

بين جدران الصمت وصرخات القيد، تولد مأساة جديدة تلوح في أفق الأرض المحتلة؛ مأساة لا تكتفي بسلب الحرية، بل تمتد لتغتال الحق في الحياة ذاته. إن الحديث عن «قانون إعدام الأسرى» ليس مجرد نقاش في أروقة السياسة أو بنود القانون، بل هو طعنة في قلب الإنسانية، ومحاولة لشرعنة القتل تحت عباءة «الدولة».

أبطالنا الأسرى، أولئك الذين نذروا أعمارهم فداءً لتراب الوطن، يجدون أنفسهم اليوم أمام تغول غير مسبوق. آلاف الحكايات، والآمال، والذكريات المنسوجة في زنازين الصبر، باتت مهددة بقرار «رسمي» يسعى لتحويل السجن إلى مقصلة. هؤلاء الذين صمدوا أمام عتمة السجان وسياط التحقيق، يواجهون الآن آلة تشريعية صماء لا تعرف إلا لغة الانتقام، مدفوعة بيمين متطرف لا يرى في الفلسطيني إلا رقماً يمكن محوه.

أين هو «العالم الحر» مما يجري؟ أين تلك الشعارات البراقة عن حقوق الإنسان وكرامة البشر؟ إن الوقوف في منطقة الرماد، والاكتفاء ببيانات القلق والتحذير الخجول، هو في الحقيقة ضوء أخضر للاستمرار في هذا الانحدار الأخلاقي. إن المجتمع الدولي اليوم أمام اختبار تاريخي؛ فإما أن ينتصر لقيمه التي يتغنى بها، أو أن يترك القتلة يكتبون بدم الأحرار فصلاً جديداً من فصول الظلم العالمي.

الدول الشقيقة..

أما الأشقاء نداء الدم والانتماء، فالمسؤولية عليهم أثقل والوجع في قلوبهم يجب أن يكون أعمق. إن قضية الأسرى ليست شأناً فلسطينياً داخلياً، بل هي نبض العروبة الجريح. لا يكفي التنديد في المحافل، بل لا بد من حراك يزلزل الصمت، وضغط سياسي واقتصادي يعيد للحسابات توازنها. إن هؤلاء الأسرى هم أبناء كل بيت عربي، وصمودهم هو صمودنا جميعاً.

خاتمة

إن القانون قد يُقرّ، والحبر قد يجف على الورق، لكن إرادة الأحرار لا تُعدم. سيبقى الأسرى منارات تضيء ليلنا الطويل، وستبقى تضحياتهم وصمة عار على جبين كل من صمت أو تآمر. إننا لا نرثي أبطالنا، بل نستنهض في العالم بقايا ضمير، لعلّ صرخة الحق تخترق جدران الظلم وتوقف هذه المجزرة التشريعية قبل أن تتحول إلى واقع يدمي القلوب.

الحرية للأسرى.. والحياة للأبطال.. والخزي لظلم لا يدوم.

(*) سهيل العلي إعلامي فلسطيني

حدث الأسبوع

في ذكرى 23 مارس 1965

عزيز عقاوي

لا يمكن فهم ولا استيعاب انتفاضة 23 مارس 1965 المجيدة، بمعزل عن السياق السياسي العام لعقد الستينات بالمغرب وماقبله.

فبعد تمكن القوى الامبريالية الاستعمارية (فرنسا واسبانيا)، من بسط نفودها على مجمل التراب المغربي، بعد اخماد نيران المقاومة المسلحة في الأطلس والريف، وبعد القضاء على جيش التحرير ونزع سلاحه بعد الاستقلال الشكلي لما بعد معاهدة AIX –LES- BAINS الخيانية ، واقالة حكومة عبد الله ابراهيم ذات التوجه الوطني الاشتراكي، وانتهاء شهر العسل بين الحركة الوطنية والقصر بقيادة ولي العهد آنذاك الحسن بن محمد، دخل المغرب في منطقة الاضطرابات السياسية والاجتماعية zone de turbulences sociopolitiques. هذه الفترة التي وجد ولي العهد نفسه رئيسا للحكومة لفترتين بعد الفراغ السياسي المهول الذي نتج عن التخبط وشد الحبل بين القصر والمعارضة.

كانت هذه الحقبة التاريخية (عقد الستينات)، فضاء مفتوحا للمواجهة بين توجهين متصارعين بقوة الحديد والنهار، توجه وطني، وليس ثوري، يروم تحقيق الحد الأدنى من الاستقلال الوطني (سياسيا واقتصاديا) عن الدوائر الاستعمارية الامبريالية بقيادة الحركة الوطنية، المتمثلة اساسا في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وتوجه محافظ، رجعي مرتبط بالقوى الاستعمارية والامبريالية... وفي هذا الاطار تندرج انتفاضة 23 مارس 1965 بعد صدور مذكرة لوزير التعليم انذاك يوسف بلعباس (الامنتمي) والتي تقضي بحرمان التلاميذ البالغين من العمر 17 سنة من اتمام دراستهم الثانوية.

فهذا القرار اللاوطني الذي يقضي بحرمان التلاميذ من حقهم في التعليم، يدخل في صميم ضرب مبدأ من المبادئ الأربعة التي نصت عليها اللجنة العليا لإصلاح التعليم عام 1957 ألا وهو مبدأ «التعميم «.

فكيف يعقل أن يتخد قرار كهذا في ظل مغرب يتلمس طريقه في ظلام التخلف والأمية، نحو بناء مغرب التعلم، والتطور والتخلص من براثين الاستعمار ومخلفته ؟ إن لم يكن القرار هو قرار يعاكس ما ضحى من أجله آلاف الشهداء في جبال الأطلس والريف، وباقي سهول ومناطق المغرب ؟

إن انتفاضة 23 مارس 1965، وماخلفته هذه الانتفاضة من شهداء أبرار، وضحايا ومعتقلين، هي استمرار للمقاومة الشعبية على درب التحرر الوطني، وبناء المجتمع المنشود، مجتمع العدالة الاجتماعية، والحرية، والديمقراطية... أي المجتمع الاشتراكي، في افق المجتمع الشيوعي الذي تنمحي فيه كل اشكال الاستغلال بمختف أوجه هذا لاستغلال.

ستظل انتفاضة 23 مارس 1965 انتفاضة تسجل بدماء الشهداء، وتاج على رؤوس الشبيبة التعليمية المغربية والطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية الكادحة.